

جامعة أمحمد بوقرة_يوم_رداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي
- دراسة حالة- مؤسسة صوفيكلاف-

تحت إشراف الأستاذة:

بن طلحة سلمى

من إعداد الطلبة:

- معبد وسيلة
- بويحي يسرى

حديقة 2022

رقم المذكرة: 202

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا ومنحنا القوة لإتمام هذا العمل المتواضع
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة على هذا العمل - بن
طلحة سلمى - التي أمانتنا طوال فترة إنجاز هذه المذكرة بتوجيهاتها
ونصائحها وذلك لأدق التفاصيل حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها،
كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير ونخص بالذكر أساتذة قسم العلوم المالية
والمحاسبة وكل القائمين عليها، ولا ولن ننسى أن نقدم شكر خاص
لمؤسسة صوفي كلاف وبالأخص - م.ح. شهبوني - على حسن الاستقبال
حفظه الله ورعاها، كما نتقدم بخالص الشكر إلى كل من بذل معنا
جهدا ووفرا لنا وقتا ونصح لنا نصحا.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن

وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه
ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله
وأدامهما نور لدربي

لكل عائلتي التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفيقات دربي اللاتي
قاسمنني لحظاته رحاهم الله ووفقهم: نسيم، ريم، يسرى، رميساء، إيمان، حيزية،
أميرة، أسماء، وسام،

إلى أستاذتي: س. بن طلحة، وكل قسم المالية والمحاسبة

دفعة 2022م

جامعة أمجد بوقرة، بومرداس

وفى الأخير أهديها إلى من كان له أثر على حياتي، إلى كل من أحبهم قلبي إلى
زوجي المستقبلي فارس

وسيلة

إهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت

أن أخطأها بثبات بفضل من الله ومنه.

إلى صديقتي وسيلة، وإخوتي والوالدة والأب المرحوم بحيث أسئل

الله أن يتغمد برحمته ويسكنه فسيح جناته، فقد كانوا بمثابة

العضد والسند في سبيل إكمال البحث.

..... ولا ينبغي أن أنسى أستاذتي: س. بن طلحة التي كان لها

دور الأكبر في مساعدتنا ومدنا بالمعلومات القيمة

..... أهدي لكم بحثي

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

يسرى

المخلص:

من خلال هذا البحث سنقوم بدراسة التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، وقيامها بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى يكمن الهدف الأساسي لهذا النوع من التسيير في أن له آثار على الأداء المالي للمؤسسة.

حيث أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على التوازن المالي، ولهذا جاء موضوع الدراسة الذي نحاول قياس هذا الأثر، وخلصت الدراسة التحليلية والقياسية إلى أن التسيير الجبائي يختلف أثره من مؤسسة إلى أخرى.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الأداء المالي، التحليل المالي، قيمة المؤسسة.

Résumé

A travers cette recherche, nous étudierons la gestion fiscale et son rôle dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique Soficlef, et sa mise en œuvre des pratiques financières et comptables, et en essayant de tirer parti de tous les privilèges accordés par la loi fiscale et les lois d'investissement d'une part, et d'autre part l'objectif principal de ce type de gestion est qu'il ait des effets sur la performance financière de l'entreprise.

Comme chaque effet fiscal est compensé par un impact financier, et par conséquent, l'impact sur l'équilibre financier, et c'est pourquoi l'objet de l'étude que nous essayons de mesurer cet effet est venu, et l'étude analytique et standard a conclu que la gestion budgétaire a un impact différent d'une institution à l'autre.

Mots- clés : gestion fiscale, performance financière, analyse financière, valeur d'entreprise.:



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
IV	الملخص
V	فهرس المحتوى
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
--	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لأثر التسيير الجبائي على الأداء المالي	
2	تمهيد
11 - 3	المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي.
6 - 3	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التسيير الجبائي.
9. - 6	المطلب الثاني: أسس وأهداف التسيير الجبائي.
11 - 9	المطلب الثالث: مبادئ التسيير الجبائي وحدوده.
30 - 11	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.
15 - 12	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
23 - 15	المطلب الثاني: ماهية التقييم المالي.

30 - 24	المطلب الثالث: التحليل المالي.
37 - 31	المبحث الثالث: دراسة انعكاس التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
34 - 31	المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال.
35 - 34	المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل.
37 - 36	المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار.
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة في المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف	
40	تمهيد
47 - 41	المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.
43 - 41	المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.
43	المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.
47 - 44	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.
66 - 48	المبحث الثاني: دراسة آلية التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف
56 - 48	المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال
61 - 56	المطلب الثاني: التصريحات الجبائية الشهرية والسنوية لمؤسسة صوفيكلاف
66 - 61	المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل والاستثمار
67	خلاصة الفصل

72 - 69	الخاتمة
77 - 74	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل تغيير رأس المال	20
02	جدول يوضح رأس المال العامل للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	49
03	جدول يوضح احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	50
04	جدول يوضح كيفية حساب الخزينة للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	51
05	جدول يوضح نسب المردودية التجارية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	52
06	جدول يوضح نسب المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	52
07	جدول يوضح نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	53
08	جدول توضيحي لنسب السيولة	54
09	جدول توضيحي لنسب المديونية	55
10	جدول توضيحي للرسم على النشاط المهني لسنة 2020.	57
11	جدول يوضح الرسم على القيمة المضافة لسنة 2020.	58
12	جدول يوضح الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للسنة 2020.	59
13	جدول يوضح الوفر الضريبي الناتج عن مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).	60
14	جدول يوضح الوفر الضريبي المتعلق بالرسم على النشاط المهني للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019، 2020، 2021).	61
15	جدول يوضح أقساط القرض للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019، 2020، 2021).	62

قائمة الأشكال

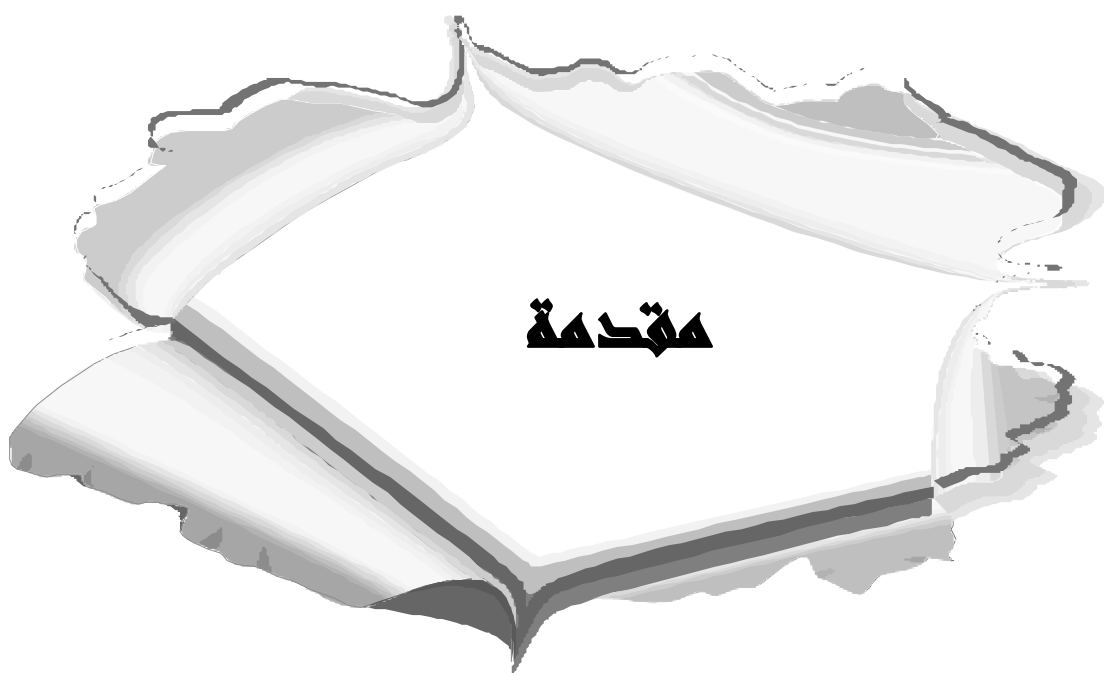
الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثر الوفر الضريبي على القيمة السوقية للمؤسسة	35
02	أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي	37
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف	44

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول للسنوات (2021-2019)	79
02	ميزانية الخصوم للسنوات (2021-2019)	80
03	جدول حسابات النتائج للسنوات (2021-2019)	81
04	وثيقة G50 للسنوات (2021-2019)	84 - 82

قائمة الاختصارات الرموز

الاختصار / الرمز	المعنى
FR	رأس المال العامل
BFR	إحتياجات رأس المال العامل
TR	الخزينة
TAP	الرسم على النشاط المهني
IRG	الضريبة على الدخل الاجمالي
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IBS	الضريبة على أرباح الشركات



تسعى كل المؤسسات الاقتصادية لتحقيق عدة أهداف منها الأهداف المالية وذلك من خلال استغلال كل مواردها أحسن استغلال وإيجاد كل السبل من أجل تدنية تكاليفها، والتي تعتبر الجباية احد عناصرها التي تتحملها المؤسسة من خلال النصوص والالتزامات القانونية.

واستمرار نمو المؤسسة مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة بهدف تعظيم هوامش الربح وتقليل العبء الضريبي إلى الحد الأدنى، وربط علاقة جيدة بالإدارة الضريبية والاستفادة من التحفيزات الممنوحة.

يعتبر التحفيز الجبائي من الطرق والأساليب التي تستعملها الدولة من اجل تنشيط سياستها الاقتصادية بهدف التوفيق بين مصالح الدولة من جهة والأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى، كاستخدام الحوافز الضريبية (مساعداة مالية غير مباشرة) والالتزامات الجبائية التي تمنح للمكلفين وفق مقاييس وشروط معينة، وتتخذ بشكل تخفيضات وإعفاءات سواء دائمة أو مؤقتة، لذلك تسعى المؤسسات لتعظيم التسيير الجبائي في جميع مراحل دورة حياتها في إطار قانوني.

1. إشكالية:

ومما سبق نهتدى إلى طرح الإشكالية التالية:

➤ ما هو دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للشركة الاقتصادية ؟

وعليه من خلال الإشكالية نتطرق إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التسيير الجبائي وما هي علاقته بتحليل الأداء المالي للمؤسسة ؟
- كيف يتم التسيير الجبائي لمؤسسة صوفيكلاف محل الدراسة بغرض تحسين أدائها المالي ؟

2. فرضيات البحث :

قصد تحليل ودراسة هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكالية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث كالتالي:

- يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في إتخاذ القرار .
- تكمن علاقة التسيير الجبائي بالأداء المالي من خلال ثلاث مراحل " مرحلة الاستغلال، مرحلة التمويل، مرحلة الاستثمار".

- تقوم المؤسسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في عملية التسيير الجبائي.

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من بينها ما يلي:

➤ الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في التعرف على التسيير الجبائي وأهميته.
- معرفة كيفية مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالتسيير الجبائي لأهميته في بيان وضعية المؤسسة وتوازنها المالي.

➤ الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع.
- ملائمة هذا الموضوع مع تخصصنا الدراسي وهو محاسبة وجباية معمقة.
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت التسيير الجبائي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة.

4. أهداف البحث

تهدف دراسة هذا البحث إلى:

- قياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي.
- إظهار دور التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.
- واقع التسيير الجبائي في المؤسسة عينة الدراسة.
- توعية الطلبة بأهمية التسيير الجبائي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي.

5. أهمية البحث:

تتمثل أهمية القيام بهذه الدراسة في إبراز التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة باستخدام عدة مؤشرات ونسب مالية والتي تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي، كان لهذا الأخير اثر على التسيير الجبائي بالمؤسسة ومدى مساهمته في إعطاء حكم أكثر واقعية لان المعلومة المالية الجيدة هي التي

تعطي المصادقية أكثر للمؤسسة وتمكن من الوصول إلى نتائج تحليل مالي أكثر فعالية ومنه إلى اتخاذ قرارات عقلانية ورشيدة.

6. حدود الدراسة:

➤ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في شركة صوفيكلاف لولاية بومرداس تحت إشراف مصلحة المالية والمحاسبة.

➤ **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة خلال الموسم الدراسي 2021 / 2022 في الفترة الممتدة ما بين بداية شهر مارس لنهاية شهر ماي.

➤ **الحدود الموضوعية:** إن موضوع دراستنا واسع ويصعب الإحاطة به من كل الجوانب، وعليه تم التركيز على التحليل المالي بوصفه أهم وسيلة لتحسين الأداء المالي في مؤسسة صوفيكلاف الإقتصادية، وبالتالي تم تحليل مؤشرات التوازن والنسب المالية للمؤسسة.

7. صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتني خلال انجاز هذا العمل في :

- قلة الوثائق والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع العام.
- التحفظ عن تقديم المعلومات في المؤسسة محل الدراسة.

8. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع بالنسبة للجانب النظري للمساعدة في تحسين أداء المؤسسة، وكذا جمع وترتيب المعلومات المتحصل عليها في مؤسسة صوفيكلاف ثم معالجتها بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتوضيح أهميتها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وذلك بالاستعانة بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تبرز أرقامها الوضعية المالية للمؤسسة.

9. أدوات الدراسة:

- اعتمدنا في دراستنا على الكتب المتخصصة في موضوع البحث.
- المذكرات والأطروحات ومواقع الانترنت.
- القوانين والمراسيم، الجريدة الرسمية.

10. الدراسات السابقة:

- دراسة محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، حيث تناول فيها الطالب مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام ومختلف مجالات تأثير النظام الجبائي على شركات الأموال والخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجبائي الجزائري، و توصل إلى أن التسيير الجبائي ضروري جدا داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دراسة زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ القرار، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2005، تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ماهية التسيير الجبائي في المؤسسة ومكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة القرار.

11. هيكل المذكرة: تم تقسيم البحث إلى فصلين، عرض الجانب النظري منه في فصل وتم التطرق إلى الجانب التطبيقي في فصل ثاني وبالتالي كان البحث مبنيا على الشكل التالي:

في الفصل الأول تناولنا الإطار النظري للتسيير الجبائي على الأداء المالي حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا بالمبحث الأول منه للإطار النظري للتسيير الجبائي، ثم لماهية الأداء المالي بالمبحث الثاني، وأخيرا خصصنا المبحث الثالث لدراسة انعكاس التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسوف يخصص لدراسة حالة في المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، حيث سنتعرف في المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة من خلال تعريفها وهيكلها التنظيمي أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى دراسة آلية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي لمرحلة الاستغلال والتمويل والاستثمار.



الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التسيير الجبائي أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة ضرائب الشركة ومراقبتها، وقياسها، حيث أنها تلعب دورا هاما في تحقيق أكبر استفادة من التشريعات الضريبية إلى أقصى حد ممكن، وهذا باعتبار أن التكاليف الجبائية من أحد أهم المصاريف التي تؤثر على القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، أين اهتمت المؤسسة والمنظمات المهنية المتخصصة بهذا الجانب من أجل تطوير الممارسات المرتبطة بهذا الجانب من أجل تطبيق القوانين والتشريعات ودراساتها وتحديد آثارها الايجابية والسلبية، من خلال عملية تقييم الأداء المالي التي تسمح باتخاذ القرارات الصحيحة وتفاذي الانحرافات في المستقبل واستخدام الموارد المختلفة أحسن استغلال بالإضافة إلى الإستراتيجية التي يجب تطبيقها من أجل التعامل بكفاءة وفعالية، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : الإطار النظري للتسيير الجبائي.

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث : دراسة انعكاس التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي.

إن تطور تنظيم المؤسسة و تنوع وتعقد عملياتها نتيجة تغير بيئة الأعمال، جعل من التخصص ضرورة ملحة من أجل ضمان استمرار المؤسسة، وهذا ما كان سببا في ظهور العديد من التخصصات التي شكلت وظائف جديدة مستقلة بذاتها في المؤسسة مثل: التسويق، التطوير، الجودة وغيرها.

فالتسيير الجبائي يعتبر مفهوما حديثا نسبيا، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التسيير الجبائي.

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي

هناك عدة تعاريف للتسيير الجبائي نذكر منها:

التعريف الأول: يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، بحيث يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار.¹

التعريف الثاني: حسب Christine Collette: التسيير الجبائي يعني استخدام الجبائية لصالح المؤسسة أي تصبح متغير فعال في إستراتيجيتها بدلا من السلبية اتجاهها أي يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها.²

التعريف الثالث: الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار:³

- النصوص التشريعية الجبائية؛

- خصوصيات كل مؤسسة؛

- درجة المخاطر الجبائي.

ومن هنا نستنتج بأن التعاريف السابقة تشير إلى:

¹ زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، ماي 2005، ص 1.

² صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2012، ص 4.

³ صابر عباسي، نفس المرجع السابق، ص 4.

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة، وهي نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي.

- التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة، إذا أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فإن انعدام الخيارات الجبائية يؤدي إلى عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي.

- الضريبة والمعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة، بحيث تصبح أحد محددات اتخاذ القرارات العادية (خلال دورة الاستغلال) والقرارات الإستراتيجية (التسيير الاستراتيجي للمؤسسة).

- يختلف التسيير الجبائي من مؤسسة لأخرى (التسيير الجبائي للمجمعات يختلف عن التسيير الجبائي للشركة) وفي نفس المؤسسة تبعا للظروف التي تعيشها (هدف التسيير الجبائي لن يكون في جميع الحالات تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة).

- يزداد الخطر الجبائي عندما تنتقل المؤسسة من مجرد التطبيق البسيط للقواعد والالتزامات الجبائية إلى وضع تريد فيه تسيير الجباية لخدمة أهدافها.

الفرع الثاني: خصائص التسيير الجبائي.

إن تطور المؤسسات واتساع نشاطها يدفع المؤسسات للتكيف مع المتغيرات ومعرفة تطوراتها والاستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها.

ومن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، ولا يتأتى هذا إلا بإتباع سياسة تسييرية ناجعة، لذا يتعين على المسير الجبائي أن يسير جباية المؤسسة بالطريقة التي يضمن من خلالها أحسن الاختيارات وذلك لاتخاذ القرار داخل المؤسسة.

إذن فالتسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين:¹

الخاصية الأولى: وهي استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي؛

الخاصية الثانية: وهي كونها ناتجة عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

¹ محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات - حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة 1 قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص 4.

1. استعمال الوسائل المشروعة قانوناً: من خصائص التسيير الجبائي استعماله للوسائل المتاحة والمشروعة من طرف التشريع الجبائي لتحقيق الوفرة الجبائية للمؤسسة، وهنا لابد من التمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش الضريبي و التهرب الضريبي.

• **الغش الضريبي:** يعرف الغش الضريبي بأنه تصرف غير مشروع مثل عدم احترام القانون أي القيام بمخالفة مباشرة، وإيراد المكلف، للقواعد الصادرة من الإدارة الضريبية في طريق استخدام طرق غير مشروعة فالانتهاك يكون إرادياً وعمدياً، وقد يأخذ الغش الضريبي عدة صور منها:

- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، خاصة المبيعات بدون فاتورة.

- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.

- القيام عمداً بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات أو القيام بتنفيذ أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح، أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليه في المادتين 09-10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها ولا يطبق هذا الحكم على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها.

- قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.

- كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب الرسوم كما هي مبينة في التصريحات المودعة.

• **التهرب الضريبي:** يعرف التهرب الضريبي على أنه مجموع السلوكات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع، فإذا كان ذلك باستخدام أدوات مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي، وعليه يمكن اعتبار الغش الضريبي تهرباً غير مشروع.

• **التسيير الجبائي:** يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها من أجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيطاً للغاية.

2. القرار الطوعي للتسيير الجبائي: إن التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير (الجبائي) الذي ينص على حرية اختيار المكلف بالضريبة للوضعية المناسبة له، وهو مرتبط بالاختيار الجبائي فعملية اتخاذ القرار تتضمن اختيار بين بدلين أو أكثر، وهذه القارات تعكس إرادة المؤسسة في اختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبانعدام هذه الخيارات والبدائل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة مسبقا، وبالتالي يقف المسير الجبائي أمام مختلف الضرائب موقفا سلبيا.

إذن فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي المقدمة للمؤسسات من خيارات وبدائل وامتيازات، فالخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الاستفادة من مختلف الامتيازات والخيارات الجبائية المتاحة لها.

المطلب الثاني: أسس وأهداف التسيير الجبائي

الفرع الأول: أسس التسيير الجبائي:

يستند التسيير الجبائي على الأسس التالية.¹

1. الأساس القانوني: مبدأ حرية التسيير الجبائي من فروع القانون المتعددة، وعلى سبيل المثال نجد في القانون المدني الجزائري وتحديد القانون رقم 89-01 المؤرخ في 07 فيفري 1989 في المادتين 04 و 05 منه ينص على أن يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية للملك وذلك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك من بينها تلك الخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع في التعامل مع الجباية.

2. الأساس الاقتصادي: يتمثل الأساس الاقتصادي في مبدأ حرية تسيير المؤسسة الذي يفرض تسييرا للجباية التي تخضع لها المؤسسة كونها تعيش في محيط عال من التنافسية، وبما أن أسعار المنتجات تتحدد تبعا لقوى العرض والطلب فإن على المؤسسة العمل على تخفيض التكاليف لضمان هوامش أرباح أكبر، من بين هذه التكاليف مختلف أنواع الضرائب التي هي بمثابة أعباء مالية تتطلب تجنيد استخدامات من الخزينة.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفرع الثاني: أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:¹

- تحقيق الأمن الجبائي
 - التحكم في العبء الضريبي
 - الفعالية الجبائية
 - خدمة إستراتيجية المؤسسة
- 1. تحقيق الأمن الجبائي:** يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي، هدفه تحقيق الأمن الجبائي، إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر وتتمثل في اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:²
- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام آجال الدفع.
 - إن توكيل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بقواعد الضريبة وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجبائية.
 - القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية.
 - إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.
- 2. التحكم في العبء الضريبي:** يعرف العبء الجبائي بأنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الإنتاج، ولقياس العبء الجبائي نكون أمام معيارين:³
- العبء الجبائي المطلق:** وهو عبارة عن ذلك الجزء من الحصيلة الضريبية عن مدة معينة، والذي استقر نهائيا في ذمة الممول، أي كمية الأموال التي تحملها الممول الفعلي للضريبة خلال فترة معينة.

العبء الجبائي المطلق = الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عدد أفراد القطاع.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² بن سويسمي حمزة وعبد الوهاب سليمان، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي، المجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، سنة 2018، ص 697.

³ حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الضريبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012، ص 94.

العبء الجبائي النسبي: هو عبارة عن العبء الجبائي المطلق منسوباً إلى المقدرة التكاليفية للممول.

العبء الجبائي النسبي = العبء الجبائي المطلق / المقدرة التكاليفية.

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءاً من سعر التكلفة لأي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

- العمل على تخفيض الضريبة؛

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرة مالية تعزز وضعية الخزينة.

إن شكل التحكم في العبء الضريبي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، المؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو تخفيض الضريبة، وبالتالي توفير وفرة مالية تتيح لها إمكانية توسيع استثماراتها، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تعمل على تحسين صورتها أمام البنوك، المساهمين، وغيرها من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح.¹

3. الفعالية الجبائية: يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة، وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرة مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة يمكن للمؤسسة اعتمادها. فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان هامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور.²

4. خدمة إستراتيجية المؤسسة: إن التسيير الجبائي هو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، يجب أن يحدد أهدافه تبعاً للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، فمفهوم التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له، ونظراً لدور الجبائية باعتبارها عنصراً فعالاً في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، فالمعطيات الجبائية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة، بحيث تؤخذ كأحدى محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال:³

- الدور الذي تلعبه الجبائية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها؛

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² بن سويسي حمزة وعبد الوهاب سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 698.

³ محمد عادل عياض، نفس المرجع السابق، ص 9.

- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار المكان الجغرافي للنشاط، داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة اختلاف الامتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة؛

- تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل، فالإمام المسير بالتشريعات الجبائية، وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من اخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينهما أو اختيار مزيج منها.

فمن خلال العلاقة بين الجباية والإستراتيجية فإن القرارات التي تتخذها المؤسسة، كالاستثمار، التوظيف، رفع رأس الأعمال..... وغيرها مرتبط بالنظام الجبائي الذي تعمل فيه، وعليه فالضريبة تستعمل لخدمة أهداف المؤسسة كما يمكن أن تتحول إلى متغير فعال في تحديد إستراتيجيتها.

المطلب الثالث: مبادئ التسيير الجبائي وحدوده

الفرع الأول: مبادئ التسيير الجبائي

1. مبدأ الحرية في التسيير: القرار التسييري هو الاختيار من بين عدة بدائل متاحة قانونيا، وبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار فإنه يكتسب قوة قانونية سواء تجاه إدارة الضرائب المجرى على احترامها، وكل مؤسسة تتبع اختيارات خاصة في الاستغلال (مثلا اختيار نمط الإهلاك وطرق تقييم المخزونات).¹

2. مبدأ عدم التدخل في التسيير: إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بالتزاماتها الضريبية اتجاه إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية الحق أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو إن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تقي بالتزاماتها القانونية حتى وإن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار، فمثلا يحق للمسیر أن يلجأ إلى الاستدانة من أجل توسيع استثماراته، وبالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع، حتى وإن كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل؛

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن ينطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في آجالها القانونية وبالطرق والإجراءات المعمول بها.

¹ بن سويسسي حمزة وعبد الوهاب سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 699.

وذلك من خلال السماح لها بممارسة حق الاطلاع والتحقق والرقابة والمعاينة من خلال مراجعة التصريحات أو بإجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة.¹

الفرع الثاني: حدود التسيير الجبائي: إن تسيير المؤسسة لجبايتها في تسيير المؤسسة ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

1. الحدود القانونية: فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، ومن ابرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير:²

- العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح.
- تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات.
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزيف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية.
- التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع.
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

2. الحدود المالية: تستعمل المؤسسة كل سلطاتها الإدارية لاتخاذ القرارات التي تضمن لها تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، على سبيل المثال تحديد مكافآت المسيرين، وإعطاء قرض لإحدى الفروع أو غيرها من القرارات التي يكون لها تأثير واضح على نتائج المؤسسة، فهذه القرارات قد تكون لها آثار مالية واقتصادية سلبية على المؤسسة عندها يمكن تصنيفها "تصرفات غير عادية في التسيير".

فالتصرف غير العادي في التسيير هو ذلك الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، وهو فعل لا يشكل خرقا للالتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فإن النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الاقتصادي وليس

¹ صالح حميدانو، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 2.

القانوني.¹ فبالرجوع إلى قرارات التسيير داخل المؤسسة نجدها صحيحة من الناحية القانونية ولكن قد نجد لها تأثير اقتصادي أو مالي سلبي على المؤسسة. ومن بين الأفعال الغير العادية في التسيير نجد:²

- تقديم قروض للمديرين بدون فوائد؛

- تحمل المؤسسة الأعباء خاصة للمدير؛

- التنازل عن عقارات للمديرين بأسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية؛

- التنازل عن حقوق تجاه مؤسسات ليست لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة، والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المديرين في المؤسستين.

نلاحظ أن تحديد التصرف غير العادي في التسيير يخضع إلى الذاتية في الحكم على طبيعة القرار عادي أو غير العادي، فما قد تعتبره إدارة الضرائب بأنه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمدير، ضف إلى هذا فإن مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة السببية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة. ولهذه الأسباب حدد المشرع الجبائي الجزائري بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم أثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي محورا مركزيا لمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية ومن هنا برزت الأهمية الإدارية للأداء المالي من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل الإدارات بالأداء ونتائجه، والتحولت التي تجرى في هذه الشركات اعتمادا على نتائج الأداء، ويركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.

ووصولاً إلى هذا الهدف تم تقسيم المبحث إلى مطالب:

المطلب الأول: الأداء المالي

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

المطلب الثالث: التحليل المالي

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² محمد عادل عياض، نفس المرجع السابق، ص 16.

المطلب الأول: الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

1. مفهوم الأداء المالي

التعريف الأول: يقصد به القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ويتضح من هذا التعريف أن الأداء المالي عبارة عن المطابقة بين ما هو مرسوم وبين الأهداف والغايات المرجوة مستقبلا أخذين بعين الاعتبار حسن الاستغلال للموارد المتاحة في المؤسسة¹.

التعريف الثاني: ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة².

2. أهمية الأداء المالي :

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين³.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفق لأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة النشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية

¹ بورنيسة مريم، محاسبة التسيير ودورها في تفضيل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2020/2019، ص57.

² الجاوي طلال محمد ومصطفى سلام الدفاعي، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص64.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص، ص 51، 52.

والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية في استثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزان ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على أداء المالي بالتالي:

1. الهيكل التنظيمي: وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث تتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في

الشركات وأما التميز الأفقي فهو عدة المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية¹.

2. المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أداة وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة لأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3. التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب إن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والدقة السوقية.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص48.

4. الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً قد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث أن زيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهنيين بالشركة وان سعر المعلومة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المطلب الثاني: ماهية التقييم المالي

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

التعريف الأول: هو وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.¹

التعريف الثاني: كما يقصد بمفهوم تقييم الأداء المالي على أنه ، عملية قياس كفاءة وفعالية العمليات والإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة.²

من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المديرون من اتخاذ قرارات تصحيحية وتقادي تلك الانحرافات في المستقبل. وتكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة بما يلي:³

¹ طالب علاء فرحان وإيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص75.

² بورنيسة مريم، مرجع سبق ذكره، ص58.

³ بن خروف جليلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، سنة 2009، ص 76.

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يقوم على ترشيد الطلقة البشرية في المؤسسات في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
- تمكين الشركة من الاستغلال الأمثل لمواردها؛
- يساعد الشركة على التحقق من القيام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.¹

الفرع الثاني: مؤشرات ومعايير تقييم الأداء المالي

1. المؤشرات المالية (النسب المالية):

سنتعرف على أهم النسب المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي:

1.1 نسب الربحية: عندما تقرر رؤوس الأموال التحول إلى عالم الأعمال، يكون الهدف الحصول على دخل لأموالهم المستثمرة أفضل من تلك التي قد يقدمها البنك لهم مقابل إيداع تلك الأموال لدى أحد البنوك، سيما وأن مخاطر إيداع تلك الأموال هي البنوك ذات مخاطر أقل منها في عالم الأعمال. وعند دخول تلك الأموال في عالم الأموال وكانت المحطة النهائية - الربحية - أقل أو مساوية لتلك التي يقدمها البنك، فيكون السؤال لماذا المخاطر إذن؟ وهذا يعني أن الربحية تعني مقدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة زمنية محددة.²

2.1 نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدي قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أولها السائلة والشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر، وإن الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات، والتي تشكل أرضية صلبة ضد أي خلل أو تخلف عن الوفاء بالدين، والشركة ذات الأمل العريضة التي تقشل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الإفلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات

¹ بورنيسة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² نعيم نصر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 111.

قصيرة الأجل، لذلك تلجأ الشركات إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعدها على تجنب الوقوع في خطر العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، حيث أن نسب السيولة تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة الشركات على المدى الطويل.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول والتي تعبر عن المرات التي تعطي فيها الأصول المتداولة للخصوم المتداولة.¹

3.1 نسب النشاط: هي النسبة التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على استخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدي كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة وتدرس هذه النسبة معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياستها في التخزين، وينص الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجوداتها (الثابتة والمتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح.²

4.1 نسب الرافعة المالية: هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل التمويل الاستثمارات، حيث ينص الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد أدنى للأموال لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق.

5.1 نسبة خاصة بتوزيع الأرباح: هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نموها في المستقبل، أي أن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم، كما وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح، وتمثل نسبة ما يستلمه المستثمر من أرباح موزعة لكل سهم من أسهم محفظته، وبذلك يمثل التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من استثماراته.

6.1 حجم الشركة: يرتبط حجم الشركات بالعديد من المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية لهذا يعتبر على درجة عالية من الأهمية إلا أنه لا يوجد هنالك مقاييس متفق عليه لتمثيل حجم الشركة، حيث أن

¹ محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 59، 63.

² محمد محمود الخطيب، نفس المرجع السابق، ص 65.

مقاييس الحجم المختلفة المستخدمة في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقاييس يعبر عن طاقات الشركة بشكل مختلف، وإن اختلاف كل منها سواء بالزيادة أو النقصان يؤثر على أداء الشركة بشكل مستقل.

إن أكثر المقاييس شيوعا لحجم الشركات وأكثرها استخداما (إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد المساهمين وعدد العاملين وصافي المبيعات) وبالتالي سوف يتم أخذ مقياس واحد للحجم وهو إجمالي الأصول. _ إجمالي الأصول: يعتبر إجمالي الأصول أحد المقاييس الأساسية لحجم الشركات، وهو عبارة عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل الشركة، والتي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل، وتنقسم إلى أصول مادية ملموسة وأخرى غير ملموسة.

_ خصائص المؤشرات المالية FINANCIAL INDEXES SPECIALTISFS :

تتمثل الخصائص فيما يلي¹:

- تتبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة ومحاولة تفصيل مؤشرات مناسبة لتعكسها.
- أن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس.
- أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.
- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق من حيث إمكانية جمع البيانات.
- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.
- أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسب المالية المستخدمة.

2. مؤشرات التوازن المالي :

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه يسعى إلى تحقيق الأمان للمؤسسة الاقتصادية، لأن العجز المالي يسلبها استقلالها باللجوء إلى الاقتراض من جهة أو السجن ذوى الحقوق لعدم وفائهم بالتزاماتهم.

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيراً دقيقة وواضحة لأنها لا تعكس الحالة المالية الفعلية للمؤسسة وبالتالي اللجوء إلى مصدر أخرى وهو الميزانية الحالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لتخطي الأشغال المطروح:²

¹ طالب علاء فرحان وإيمان شيخان مشهداني، مرجع سبق ذكره، ص80.

² بن خروف جليلة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 89، 91.

1.2 إعداد الميزانية :

يمكن أن تعرف الميزانية على أنها جدول يتضمن جانبين (جانب الأصول والخصوم)، ويترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية وترتيب الخصوم حسب مبدأ السنوية وتاريخ الاستحقاق.

➤ مبادئ إعداد الميزانية:

▪ ترتيب عناصر الأصول:

- مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.
- مبدأ السنوية: إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة.

▪ ترتيب عناصر الخصوم :

- مبدأ الإستحقاقية: أي وفق المدة المحددة لاستحقاق الخصوم.
- مبدأ السنوية : إذا كانت تتعدى السنة تعتبر من ديون طويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من السنة فهي ديون قصيرة الأجل.

➤ الميزانية المختصرة :

هو الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية (الخصوم)، والسيولة (الأصول) ويراعى في عملية التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

2.2 مؤشرات التوازن المالي :

بعد الإجراءات الأولية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات للميزانية المالية سوف نتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي وهي ثلاث توازنات:¹

➤ رأس المال العامل (FR):

يعرف رأسمال العامل على أنه " هامش أمان بالنسبة للمؤسسة " كما يعرف أنه " فائض الأصول الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة ". ويمكن حسابه بطريقتين هما:

¹ عادل لعشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2000، ص 33.

رأسمال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

أو:

رأسمال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأسمال العامل في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : عوامل تغير رأسمال العامل

عوامل انخفاض رأسمال العامل	عوامل ارتفاع رأسمال العامل
- زيادة رأسمال الشركة. - تكوين مختلف الاحتياطات. - ارتفاع قروض طويلة الأجل. - تحقيق الأرباح. - التنازل عن استثمارات البيع. - الإهلاكات. - تحصيل القروض المعدومة. - تحضا القروض الممنوحة (طويلة الأجل كالمخلفات المدفوعة).	- النقص في الأموال الدائمة. - تخفيض رأسمال. - توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج وهن التخفيض. - حصول خسائر. - زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة (كشراء الأوراق مالية من مؤسسة أخرى). - الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد. - ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية و الأجور.

المصدر: عادل لعشي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وهناك أنواع من رأسمال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- **رأسمال العامل الخاص** : هو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وبحسب العلاقة التالية :

$$\text{رأسمال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} .$$

- والهدف منه هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية .
- **رأسمال العامل الإجمالي**: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تصدر في سنة أو أقل تشمل مجموعة من الأصول المتداولة، وبحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة} .$$

أو :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الأصول}$$

- **رأس المال العامل الخارجي**: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، وبحسب وفق الطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الديون} .$$

أو :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} .$$

■ التفسير المالي لرأس المال العامل : يمكن تفسيره كما يلي:¹

رأس المال العامل الموجب: في هذه الحالة هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة وهي وظيفة ملائمة للقدرة على السداد، كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الخاصة.

رأس المال العامل المدموم: يستعمل في بعض حالات التسيير المؤسسة، ويكون عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة .

رأس المال العامل السالب : في هذه الحالة فان السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة القدرة على الدفع والاستدانة.

➤ احتياجات رأس المال العامل :

ندرس احتياجات رأسمال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قضية الأجل ما لم يصل موعد تسديدها " موارد" أو ما تسمى " موارد الدورة"، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية لتنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسين بالعلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة.

أو:

احتياجات رأسمال العامل = (أصول المتداولة – قيم جاهزة)

– (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

■ تفسيرات احتياجات رأسمال العامل BFR

في هذا السياق يمكن النظر لاحتياجات رأس المال العامل من خلال ثلاث حالات ممكنة هي²:
احتياجات رأس المال العامل موجب: في ظل هذه الحالة تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية إضافية لتغطية العجز الناتج عن عدم كفاية الديون القصيرة الأجل لتمويل كل الأصول المتداولة.

¹ عادل لعشي، مرجع سبق ذكره، ص55.

² نمرى نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 75.

احتياجات رأس المال العامل منعدم: تعبر هذه الحالة عن وجود تطابق كلي بين قيمة الأصول المتداولة وقيمة الديون القصيرة الأجل، غير أن المؤسسة تحتاج هنا إلى فائض في الأموال الدائمة لمواجهة الأخطار التي من المحتمل لها مستقبلا.

احتياجات رأس المال العامل سالب: وفقا لهذه الحالة فإن الأصول المتداولة قد تم تمويل جزء منها بفائض الأموال الدائمة.

➤ الخزينة:

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها " الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها ".
حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة، أما الديون ذات الإستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، ويمكن أن تأخذ حالات هي:

- **خزينة سالبة:** وهذا يدل على أن احتياج رأسمال العامل يفوق رأسمال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأسمال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.
- **خزينة موجبة:** تعني أن رأسمال العامل يفوق احتياج رأسمال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

المطلب الثالث: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة حيث يقوم بمعالجة البيانات المالية المتاحة لديها، بما يسمح للمؤسسة بالوصول إلى نتائج تساعد في تقييم أدائها المالي وبيان قدرتها على تحقيق الأرباح:

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه

1. مفهوم التحليل المالي: عرف التحليل المالي في مجموعة من التعاريف التالية:

التعريف الأول: هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.¹

التعريف الثاني: هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية النزعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب.²

التعريف الثالث: هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار،³ هذا ويتناول التحليل المالي هذه المعلومات بالتدقيق والتحليل والتفسير والتقييم للوصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة وتقييم كفاءة عملياتها ومدى صلاحية سياساتها المالية والإنتاجية.⁴

¹ هناء محمد هلال الحنيطي وساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير المراجعة في المصاريف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص، ص 300، 301.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2009، ص، ص 13، 14.

³ حنفي على، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل، دار الكتاب الحديث، سنة 2008، ص 79.

⁴ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 99.

ومما سبق نستنتج أن التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ما ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.

2. أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أنواع، يكمل بعضهما الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التوبيب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:¹

1.2 الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- **التحليل الداخلي:** إذ تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.
- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية وغيرها.

2.2 البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

- **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، على وحدة وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.
- **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص - ص 19 - 21.

الرأسي الذي تصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

3.2 الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.
- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

4.2 الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تحليل لتقويم ربحية المشروع؛
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

5.2 المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف التحليل المالي

لتحليل المالي أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما له عدة أهداف يسعى للوصول إليها.

1. أهمية التحليل المالي:

لتحليل المالي أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جميع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.¹
- التعرف على جوانب القوة والضعف في المركز المالي للشركة؛
- الكشف عن العوامل والمتغيرات ذات التأثير على عائد حقوق الملكية؛
- يفيد التحليل المالي وما يتولد عنه من نتائج في مجال التحليل المالي والرقابة.²

2. أهداف التحليل المالي:

هناك العديد من الأهداف التي يخدمها التحليل المالي نذكر منها:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة؛
- تحديد قدرة المنشأة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المنشأة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة؛

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، سنة 2008، ص 3.
متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.noor-book.com/ المالي - كتاب - التحليل - pdf consulte le24/04/2022 a 13:52.

² حنفي عبد الغفار، حلول وتطبيقات في الإدارة المالية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية- بيروت العربية، الدار الجامعية، ص

- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- معرفة وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل فيه.¹

هذا ويمكن إجمالي الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة (APPROPRIATE POLICY) وليست السياسة المثلى (OPTIMAL POLICY) لها، بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهداً أكبر وأعمق من التحليل المالي العادي.²

الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من التحليل المالي وفقاً للأهداف التي يسعى لها كل طرف ومن هذه الأطراف ما يلي:³

1. المستثمرون المحتملون:

ينصب اهتمام المستثمرون المحتملون بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (على سبيل المثال):

- أداء الشركة المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات؛
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معينة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح في الشركة؛
- الوضع المالي القائم للشركة حالياً، والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه مستقبلاً؛
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع في ظل هذا الهيكل؛
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها؛
- إمكانية تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك على الأرباح وعلى قيمة الأسهم.

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، سنة 2006، ص 13.

² مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2006، ص، ص 239، 240.

³ مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، سنة 2014، ص، ص 16، 17.

2. إدارة الشركة:

يظهر التحليل المالي مدى كفاءة إدارة الشركة في أداء وظائفها وكذلك قدرتها على تحقيق أهداف المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، كما أن نتائج التحليل المالي تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

كما استخدم تقليدياً لغايات الائتمان والاستثمار، وامتد استخدام التحليل المالي حديثاً ليصل إلى غايات إدارية، فالتحليل المالي يساعد بشكل رئيس في عملية الرقابة، وتقييم الأداء، والتخطيط المالي، وغيرها من الوظائف الإدارية.¹

3. الملاك والمساهمون:

في ظل فصل الملكية عن الإدارة وخاصة في الشركات المساهمة، تظهر نتائج التحليل المالي قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

4. المستثمرون الحاليون والدائنون:

يتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في معرفة نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين توضح نتائج التحليل المالي قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية سواء الدين الأصلي أو فوائده.

5. هيئة السوق المالية:

تفيد نتائج التحليل المالي هيئة الأسواق المالية في توفير المعلومات عن الشركات وتحديد مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

6. الغرف التجارية والصناعية:

لتحقيق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

7. البنوك والمؤسسات المالية:

لتقدير الجدارة الائتمانية للشركات وإقرار منح الائتمان.

¹ محمود عبد الحليم الخلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الاردنية، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، سنة 2007، ص 4.

الفرع الرابع: مصادر المعلومات المالية للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

1- مصادر معلومات داخلية.

2- مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية (Quantitative) أم مؤشرات وصفية (Qualitative).

ويمكن بشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي:¹

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
3. التقارير المالية الداخلة التي تعد لأغراض إدارية. مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
6. المكاتب الاستشارية.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، سنة 2006، ص 5.

المبحث الثالث: دراسة إنعكاس التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسة الناجحة هي المؤسسة التي تحقق أهدافها المالية بأقل التكاليف، وذلك لأن التكاليف ترفع من أسعار المنتجات، ومن هذه التكاليف الجبائية حيث نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة: الاستغلال، التمويل، الاستثمار.

سنتناول بهذا المبحث أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال بالمطلب الأول، ثم أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل بالمطلب الثاني، وأخيرا أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستثمار بالمطلب الثالث.

المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في: الخزينة رأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل¹.

- **تأثير الجبائية على خزينة المؤسسة :** إن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على التسيير الجبائي وضعها ضمن الأولويات حيث تقضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وحسن سيرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة وبالتالي تأثر الخزينة بعامل الجبائية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية:

الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري.

وفي هذا الصدد سنقوم بتحليل أثر الضريبة على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات.

¹ يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2006-2007، ص 67.

- تأثير الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

إن المؤسسة ملزمة قانوناً تجاه إدارة الضرائب، مما يترتب عليها مسؤولية ثقيلة فتأثر خزينتها تبعاً لعدة عوامل مرتبطة بهذا الاسم.

تنوع واختلاف المعدلات 9% و 19% إمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة، الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق (الحدث المنشأ)، قاعدة التفاوت الشهري.

وحتى تتمكن المؤسسة من التحكم في هذه القاعدة وجعلها تتماشى مع تدفقاتها، يجب عليها أن تسيير بصفة عقلانية مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها (الزبائن والموردون).

فكلما منحت المؤسسة مهلة دفع للزبائن أكبر مما يجب فإنها ملزمة بدفع الرسم على القيمة المضافة الذي لم تحصله من خزينتها، وهذا ما يحدث احتياجاً مالياً يؤثر سلباً على توازنها المالي، ومنه تعتبر المدة الفاصلة ما بين تسديد الزبائن لديونهم وتاريخ استحقاق الرسم، مدة هامة بالنسبة للمؤسسة، حيث يمكنها هذا المبلغ من إجراء عدة عمليات تعود بالنفع على الخزينة، كالتعويضات البنكية مثلاً، كما أن المهلة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لها دور هام جداً لا يقل عن دور المهلة التي تمنحها هي للزبائن حيث أنه انطلاقاً من الفرق بين الضريبة المستحقة الدفع وقيمة الضريبة الواجبة الاسترجاع، لا يمكن أن تبتعد آثار ضريبة الرسم على القيمة المضافة على إحدى الحالتين التاليتين:¹

✓ إذا كانت قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تنسيق للدولة.

✓ إذا كانت قيمة ضريبة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وحتى لا تتحمل تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات تأخير.

- تأثير الضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة:

يظهر تأثير على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجية من خلال نظام الدفع التلقائي بحيث يجب على الخاضع للضريبة حسابها والقيام بتصنيفها ثم دفعها تلقائياً لقابض الضرائب المختص إقليمياً وبدون إشعار مسبق من إدارة الضرائب ويتضمن نظام الدفع التلقائي دفع الضريبة

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

على أرباح الشركات في صورة تسبيقات مؤقتة حددت بثلاث تسبيقات، مع العلم أن قيمة كل تسبيق 30% ويتم في الأخير دفع رصيد التصفية قبل 20 أفريل.

إن المؤسسة باعتمادها نظام الدفع التلقائي للتسبيقات المؤقتة في تسديد الضريبة يترتب عليه تباعد زمني بين الحدث المنشأ والدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات مما يؤدي إلى خفض عبئ ارتفاع الضريبة على تدفقاتها النقدية حيث أن ذلك التباعد بين فترات الدفع يساعدها على توفير المبالغ اللازمة في تواريخ استحقاقها مما يكون لصالح المؤسسة.¹

كما نجد المؤسسة تعتمد على القروض والتسهيلات المصرفية قصيرة الأجل، من أجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة، وذلك بهدف تقادي ضغط السيولة، وبالتالي فإن تراكم حجم الضرائب والرسوم المستحقة وثقلها يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة دون المؤسسات الصغيرة والناشئة التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية الناجمة عن الاقتراض.

- تأثير الجبائية على رأسمال العامل FR:

إن فكرة التأثير الجبائي على رأسمال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، وإنما هي منظمة من خلال العناصر المكونة لرأسمال العامل، فتأثير الجبائية على رأسمال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوى الأموال الخاصة غالباً على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفي بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات الضريبية.

كما يتجلى التأثير الضريبي على رأسمال العامل من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية، بعد طرح قيمة الإهلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات، ففي حالة تسريع الإهلاك، الذي يعد اختيار محضاً، فإن قيمة الاستثمارات ستخفض، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأسمال العامل.

¹ صابر العباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12 / 2013، ص113.

- تأثير الجبائية على احتياجات رأسمال العامل (BFR) :

يعد الرسم على القيمة المضافة، أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأسمال العامل، وذلك من خلال قاعدة " التفاوت الشهري"، ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي، مطالبة بدفعه والعكس صحيح.

يمكن أن نستنتج بأن تأثير الضريبة على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا اتفقت هذه الأخيرة تسيير الضريبة والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية.

المطلب الثاني : أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

حاول مودي غلياني وميلر من خلال أطروحاتهما الشهيرة عام 1958 إثبات أنه ليس هناك علاقة بين هيكل التمويل وقيمة المؤسسة خلافا لرأي التقليديين.

وبعدما تعرضا لانتقادات كثيرة أهمها عدم واقعية الافتراضات التي قاما عليها طرحهما (توافر شروط الكفاء)، كان رد فعلهما عام 1963 بنشر مقالة تصحيحية أسقطا تؤدي إلى الزيادة في قيمة المؤسسة بسبب الوفورات الضريبية للفوائد¹ (Economies D impot)، والتحليل كما يلي :

يتحقق الوفر الضريبي (Tax Shield) نتيجة لاعتماد الشركة على القروض، فزيادة التمويل للمقترض في تشكيلة الأموال يترتب عليه انخفاض مباشر في تكلفة الأموال المرجحة (WACC) مما يسبب ارتفاع في القيمة السوقية للشركة وبالتالي: القيمة السوقية لشركة مقترضة = القيمة السوقية لشركة غير مقترضة + القيمة الحالية للوفر الضريبي وذلك مع انتماء المشتركين لنفس المستوى من الخطر.

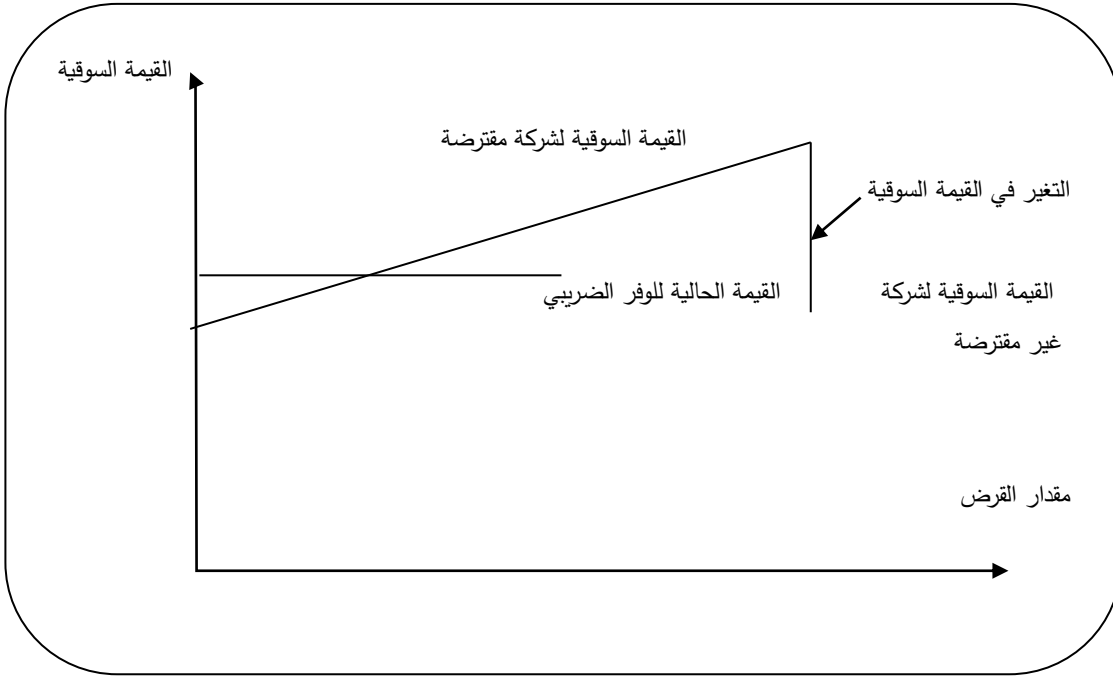
حيث أن القيمة الحالية للوفر الضريبي = (معدل الضريبة * مقدار القرض * سعر الفائدة)

م معدل الخصم

¹ بوربيعة غنية، "محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص66.

والشكل التالي يوضح ذلك:¹

الشكل (01): أثر الوفر الضريبي على القيمة السوقية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على حمزة محمود الزبيدي. "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن، عمان، ص 813.

في هذه المرحلة تكون مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمثيل التي تساعد على تحقيق الوفرات الضريبية التي تنخفض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفرات الضريبية التي تخفض من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول أن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي عن طريق خلق الوفرات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن، عمان، ص 808.

المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

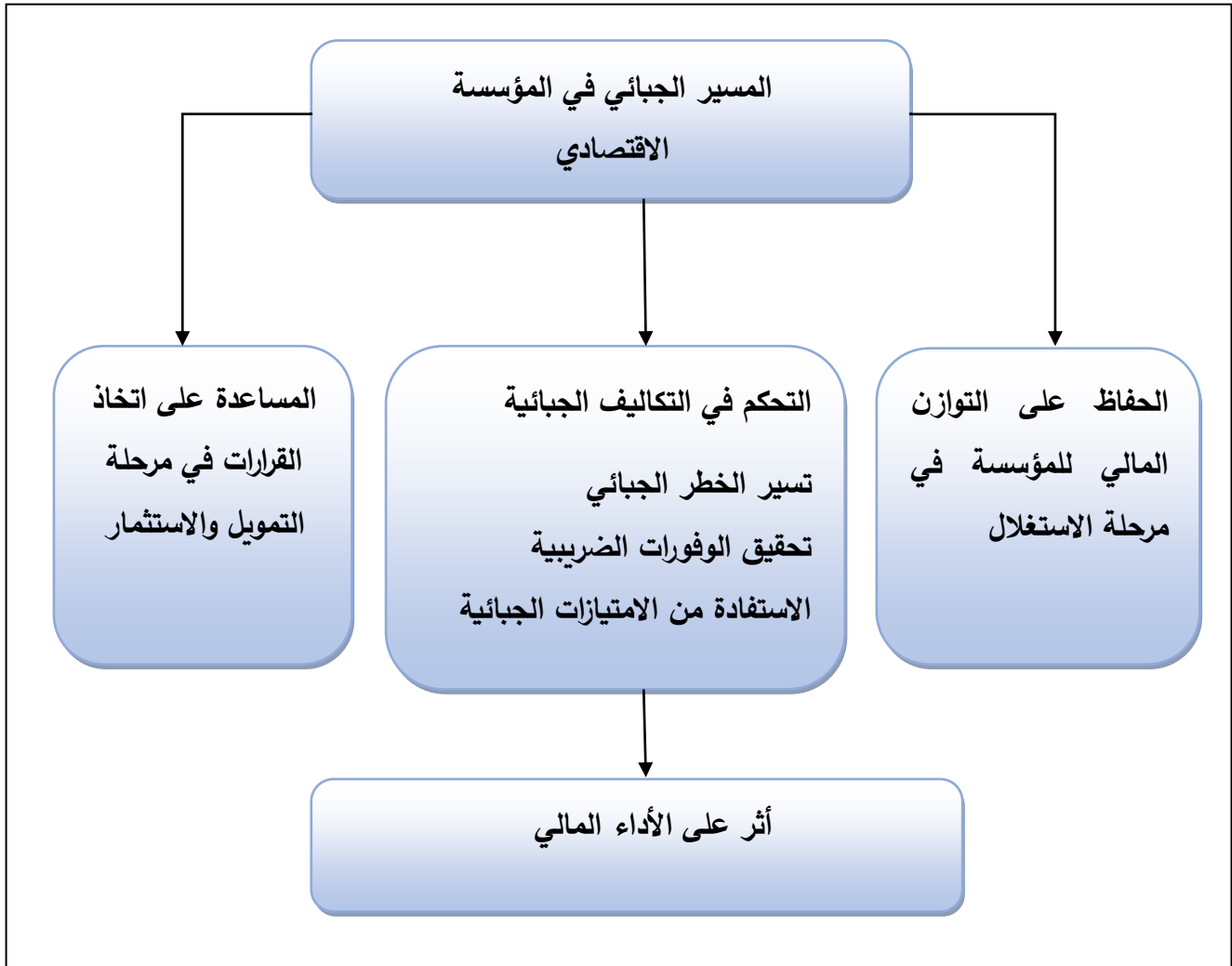
يعتبر الاستثمار من أهم القرارات التي تقدم عليها المؤسسة نظرا لتأثيراته المستقبلية على حياتها فسواء كانت القرارات الاستثمارية: توسيعية، إحلالية، إنتاجية أو إستراتيجية، نجد أن العامل الجبائي من بين المؤثرات الخارجية الهامة عليها وذلك من خلال طبيعة التشريعات الضريبية ونوعية الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها ومدى قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه المعطيات .

المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار يهدف إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية، حيث أن يكون الاستثمار المفروض على الدخل أو الأرباح، فانه كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهمتها وحتى الخروج من السوق كما أن المسير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يقوم بالمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تنبيهه إلى العديد من النقاط:¹

- أهمية القيام بالتحديدات والإضافات الرأسمالية للأصول.
- أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها لحماية رأس مالها من التآكل.
- قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار، أو الشراء لأي أصل من الأصول كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار، أو الشراء لأي أصل من الأصول، مثلا من المؤسسات من تنظر إلى أن الأصول ذات الاستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من الناحية الضريبية لأن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل.
- ومنه يمكن القول أن التسيير الجبائي في المؤسسة يعتبر ذو أهمية بالغة، لما له من أهمية في خلق التدفقات المالية للمؤسسة من خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال والتمويل إلى مرحلة الاستثمار. والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الشكل (02): أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي



المصدر: صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

نلاحظ من الشكل السابق أن قيام المؤسسة الاقتصادية بالتسيير الجبائي من خلال الاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة لديها سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، يكون له أثر على أدائها المالي.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن التسيير الجبائي هو عملية قانونية بعيدة عن الغش والتهرب الضريبي التي توضحه نظرية التعسف في استخدام الحق والنظرية وعدم التدخل في التسيير، الذي يهدف لتعزيز القدرات المالية للمؤسسة، وبالتالي يمكن القول أن قياس الأداء المالي يعتبر من الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، لأن كل مؤسسة في السوق تسعى إلى معرفة ماهية نقاط القوة والضعف ومحاولة تشخيصها وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما أن الجانب الجبائي يعتبر جملة من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، لما له من تأثير على إتخاذ القرار الإستثماري والتمويلي، وكذلك على التوازنات المالية ومؤشرات أدائها ويختلف تأثيره من مؤسسة إلى أخرى على حسب حجمها، شكلها القانوني، طبيعة نشاطها وموقعها ودرجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها، وهدفه الحصول على تدفقات مالية بأقل التكاليف الجبائية وفق ما يسمح به المشرع الجبائي.



تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تمت في الفصل الأول، والتي تم التعرض فيها للمفهوم العام للتسيير الجبائي والأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، وفي إطار تدعيم هذا الجانب النظري، سنحاول تسليط الضوء على الجانب التطبيقي على واقع المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، للنظر إلى مدى اهتمامها وتطبيقها للتسيير الجبائي ومدى فعاليته في تحسين الأداء المالي لها، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

المبحث الثاني: آلية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

يتم في هذا الجزء تقديم المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف عينة الدراسة، من خلال إبراز أهم التطورات التي عرفتتها منذ تأسيسها في عام 1994 إلى غاية يومنا هذا، وكذلك مختلف أنشطتها الصناعية والتجارية، وبيان هيكلها التنظيمي الذي يلعب دورا هاما في تسييرها.

حيث سنتناول في المطلب الأول نشأة المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، أما المطلب الثاني فسيتم التطرق فيه إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، وأخيرا خصصنا المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

نشأة مؤسسة **Soficlef** : في 21 جوان 1994 في المحلية 7 متر مربع، التي تقع 39 شارع أحمد بومعزوزة المدينة سابقا Ex Salembier " الجزائر، أول نشاط هو صناعة الفراغات الرئيسية.

- 1995: نظرا لعدم وجود موزعين في هذا الوقت فتقرر توزيع المفاتيح على مستوى الجزائر الكبرى فضلا عن جعل لوحة الترخيص للجمهور " ختم اللوحة " .
- 1996: توزيع مسودات الرئيسية على الأراضي الجزائرية.
- 1997: يبقى المقر دائما في نفس العنوان 39 شارع أحمد بومعزوزة المدينة الجزائر، بمساحة 40 م²، الاستيراد الأول للفراغات الرئيسية من مورد اسباني JMA. أصبحت شركة توزيع في الجزائر تحت اسم SARL Sofiome.

- 1998: تم انشاء شركة SARL Soficief في 18 فيفري 1998 الموزع حصري للعلامة التجارية JMA في الجزائر، أكثر من 90 % من حصة السوق من الفراغات الرئيسية، مقر جديد بمساحة 80 م² يقع في مدينة جاسمنسية المدينة الكبرى الجزائر.
- 1999: تم توقيع عقد حصري مع الشركة الفرنسية FAAB المتخصصة في تصنيع لوحات الترخيص. أصبحت Soficief الموزع الجزائري الرائد للألواح القياسية الأوروبية مع لوحة. المقر الجديد 150 م² شارع أحمد العرفي ومغربي الجزائر.

- 2000: الإستيراد الأول للأقفال من شركة AZBE الإسبانية قفل جودة مقارنة مع ضعف جودة الأقفال في السوق في ذلك بعد دراسة السوق.
- سبتمبر 2001: تم توقيع عقد حصري مع شركة القفل التركية KALE Killi مقابل مليون دولار أمريكي. أصبحت Soficlef قادرة على المنافسة مع القفل الصيني في الجودة والسعر.
- 2002: توقيع عقد حصري مع الشركة المصرية لصناعة الأهرام " الشركة المصنعة للأقفال " تحت العلامة التجارية Iro لإعطاء المزيد من الخبرات للعميل لإتساع توزيع الأقفال.
- 2003: توسيع نطاق مع إدخال مقبض الباب في الشركات المصنعة HAMLE و HUSNA وصلت Soficlef إلى 35 % من حصة السوق القفل وبدء التوجيه وبعد البيع لجميع المنتجات (أقفال، مقابض، لوحات ومفاتيح).
- 2004: بنت Softiclef مبناها الخاص في Tixeraine Alger والبناء الحديث من 900 متر مربع مع 35 موظف.
- 2005: بدأ التداول مع الصينيين لمنتجات النقل والمفصلات. توسيع النطاق من خلال الإصرار على الجودة، مع العلم أن المنتجات الصينية في السوق كانت ذات نوعية رديئة.
- 2006: إعادة هيكلة الشركة، وتسجيل العلامة التجارية Soficlef auprès de L'INAPI موقف سيارات موسع يتجاوز 10 سيارات. إنشاء وحدة تركيب في المقبض.
- 2007: الحصول على قماش إنتاج المقبض ولوحة الترخيص. وقد زاد عدد العاملين إلى 60 موظف.
- 2008: تغيير الموقع إلى موقع جديد يقع في بابا علي الجزائر، على مساحة 500 م². تركيب خطي إنتاج أحدهما للمقابض والكرومونات الحقن، الختم والرسم، الآخر لتصنيع لوحة التسجيل، توسيع لوحة التسجيل، بحصة سوقية تبلغ 70%.
- توسيع توزيع الأقفال والتعامل مع حصة سوقية بمبلغ 65% مع موقف السيارات مكون من 30 مركبة.
- 2009 / 2010: الانتقال إلى الموقع الجديد في سي مصطفى ببومرداس، مساحته 35000 م² مجهزة بالتخزين مع نظام تخزين حديث، التصريف d'operation المستودع مستعب على مستوى الموقع.
- 2011: زيادة القدرة الإنتاجية للمقبض من espagnalette وبداية تصنيع شريط Crémone.
- 2012: اكتساب خط إنتاج لوحة ثانية فائقة الصنع وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 21000000 صفائح سنويا.
- تحقيق أول تصدير إلى المغرب من لوحة الترخيص.

مقدمة من النطاقات الجديدة آلة التتابق بالموجات فوق الصوتية للضغط العالي.

- 2013: بداية وضع الشنلة على مستوى وحدة الإنتاج.
- توسيع النطاق عن طريق إدخال الأدوات اليدوية والأقراص.
- 2014: إعادة هيكلة الشركة، حيث بلغ عدد العاملين فيها 290 موظف.
- إعادة تنظيم الموقع مع المعايير الدولية . حالة المشغل الإقتصادي المصرح به للجمارك.
- 2016 : مطابقة لوحة الترخيص مع المعايير الفرنسية، تصدير أول لوحة ترخيص لفرنسا.
- 2017 : شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

تعريف المؤسسة Soficlef: هي مؤسسة ذات طبيعة صناعية وتجارية، لديها تمكن كلي لعمليات البيع بالتجزئة والتسويق في صناعة (مقبض الأبواب، مسامير النافذة لوحات ترخيص) وتجميع الأقفال وتسويق كل من الأدوات الكهربائية، بالإضافة إلى جميع أنواع الفراغات الرئيسية.

تعد Soficlef في قلب التطور اللوجستي لتلبية متطلبات التحديث التنظيمي، حيث تملك Soficlef وحدات من أكبر شبكات التوزيع في الجزائر.

تمتلك شركة Soficlef تخزينا للبضائع التي تبلغ حمولتها 1500 متر مربع لضمان تدفق السلع وبأمان، وكذلك شبكة توزيع واسعة موزعة بحكمة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، يسمح لها بضمان تسليم البضائع في وقت أفضل بفضل التخطيط الأولي لتحسين عمليات الشحن.

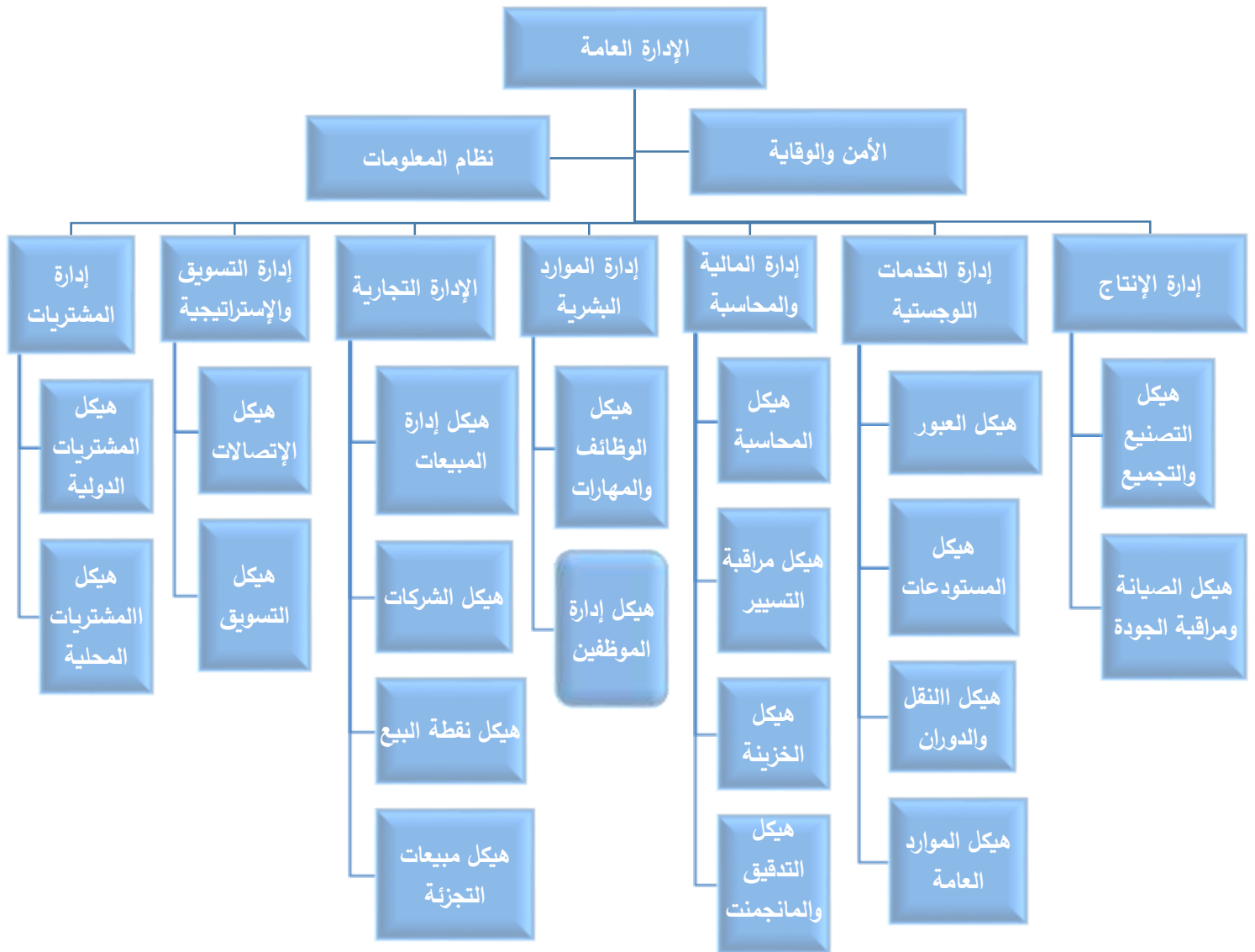
تمتاز مؤسسة Soficlef بإتقان إجراءات إدارة الجمارك والتوافق مع جميع الجوانب قد أدى إلى منح خط جمركي متخصص في معاملاتها الجمركية ناتج عن الشهادة والاعتراف من الدولة الجزائرية منح ووضع المشغل الإقتصادي المصرح به، كما تمتاز بخدمة ما بعد البيع من طرف فريق التقنيين ذوي مهارات جيدة، وهو يدعم إصلاح واستبدال المنتجات تحت الضمان في جميع أنحاء التراب الوطني.

في 18 سبتمبر 2017 منحت شركة Vincotte international Algeria SPA بعد تقييم شامل، معايير

الجودة ISO 9001:2015 لجميع أنشطة Soficlef

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف



المصدر: من إعداد الطالبتين

التنظيم العام للهيكل التنظيمي لمؤسسة صوفيكلاف:

تتكون المؤسسة من هيئات ومديريات تلعب دورا كبيرا في عملية التسيير وهي على النحو التالي:

1. المديرية العامة:

- وتعمل على وضع إستراتيجية عامة للمؤسسة.
- العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية بكفاءة وفي وقت قصير.
- تضع آلية للتسيير والمراقبة.
- العمل على ضمان السير الحسن للأداء العام في المؤسسة.

• مصلحة التدقيق الداخلي:

- **خلية نظام المعلومات:** تلعب هذه الخلية دورا كبيرا خاصة مع التطور في الوقت الحاضر حيث تسهل العمليات المختلفة داخل المؤسسة وسرعة تداول المعلومات بين المستخدمين الخارجين والداخليين من خلال:

- ضمان استقرار نظام المعلومات داخل المؤسسة.
- القيام بمختلف أعمال الصيانة الخاصة بأجهزة الإعلام الآلي.
- تطوير نظام المعلومات الداخلية.

• خلية النظافة والأمن والمحيط:

- ضمان الأمن والحماية والنظافة داخل المؤسسة.
- الحماية من مختلف الحوادث والأخطاء التي من الممكن أن يتعرض لها العمال في المؤسسة.
- الاستقبال والتوجيه.

1.1 مديرية المالية والمحاسبية: تعد هذه المديرية مهمة للغاية حيث تنقسم إلى أربعة مصالح وهي:

- ✓ مصلحة المحاسبة: المحاسبة هي فرع من فروع هذه المديرية فهي تختص بـ:
- تسجيل وتلخيص مختلف المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة.
- تبين جميع المعلومات المالية للمؤسسة، لمساعدة أصحاب القرار من داخل وخارج المؤسسة.

✓ مصلحة المراقبة والتسيير: إن مراقبة التسيير هي وظيفة ضرورية للمؤسسة فتعمل على ما يلي:

- مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار.
- مراقبة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة، وبالتالي مراقبة الأداء الوظيفي للمؤسسة.
- تحليل الانحرافات التي تكون ناتجة عن نشاط المؤسسة.
- تحقيق الملائمة أي التأكد من خلال الأهداف المسطرة لتتماشى مع الوسائل المتاحة.

✓ مصلحة التخزين: تتم تسيير التخزين من خلال:

- تقدير خطر عدم دفع السيولة.
- التنبؤ باستعمال جيد لفائض الخزينة.
- تسهيل إعداد وحساب النتائج.

✓ مصلحة مراقبة الجودة والنوعية: تقوم بما يلي:

- مراقبة سير العمل.
- مراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة ومدى التزامهم.
- تقوم بمراقبة الجودة والسير الحسن للعمل.

2.1 المديرية التجارية: إن هذه المديرية هي أساس ومحرك المؤسسة ووظيفتها تتضمن في التخصيص

للمبيعات، فالمؤسسة لها دور كبير في إدارة المبيعات حيث تتكون هذه المديرية من أربعة مصالح وهي:

✓ مصلحة إدارة المبيعات: تعمل على:

- تسيير مختلف طلبات البيع داخل المؤسسة.
- تدير مختلف الوثائق الإدارية الخاصة بعملية البيع.
- الحرص على خدمة الزبائن.
- وضع إستراتيجية تتعلق بتنظيم عمليات البيع الخاصة بمنتجات المؤسسة.

✓ مصلحة المبيعات للشركات:

✓ مصلحة البيع للمستهلكين: تعمل هذه المصلحة على:

- بإجراء البيع بين الشركة والمستهلكين النهائيين.
- توفير مختلف المنتجات التي تعرضها المؤسسة للبيع لزبائنها النهائيين من خلال صيانة العرض التي مقرها شراكة.

✓ مصلحة المبيعات لتجار الجملة: تهتم بما يلي:

- عرض سلع ومنتجات المؤسسة على تجار الجملة.

- تقديم تخفيضات وأسعار ترويجية.

3.1 مديرية المشتريات: تهتم بأمور الشراء وتوفير متطلبات المؤسسة من مواد و سلع تنقسم هذه المديرية إلى مصلحتين.

✓ مصلحة المشتريات الدولية: تهتم بكل المشتريات المستوردة من الخارج من تجهيزات ومواد أولية.

✓ مصلحة المشتريات المحلية: تهتم بكل المشتريات المحلية من تجهيزات مكتب وآلات صناعية وغيرها.

4.1 مديرية التسويق والإستراتيجية: تهتم بـ:

- العلاقات التجارية.

- حسب رغبة الزبائن والعمل على تلبية هذه الرغبة.

- إنتاج وتبادل المنتجات ذات القيمة.

وتنقسم إلى ثلاثة مصالح وهي كما يلي:

✓ مصلحة التسويق.

✓ مصلحة الاستماع للزبون.

✓ مصلحة الإعلان والإشهار: يعمل بها أربعة موظفين يقومون بإشهار المنتج وذلك عبر طرق مختلفة

مثل: المعارض، الصالونات، لافتات، إعلانات....

المبحث الثاني: آلية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف.

سنحاول إبراز أثر التسيير الجبائي كونه يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق الأهداف وخلق التدفقات المالية للمؤسسة من خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال والتمويل إلى مرحلة الاستثمار، على هذا الأساس قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب.

حيث سنتناول في المطلب الأول أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال، أما المطلب الثاني فسيتم التطرق فيه إلى التصريحات الجبائية الشهرية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، وأخيرا خصصنا المطلب الثالث لأهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل والاستثمار.

المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

إنّ عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في: الخزينة، رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل. بحيث تقوم المؤسسة بحساب مختلف مؤشرات المتعلقة بمرحلة الاستغلال المتمثلة في نسب الربحية والمردودية ومؤشرات التوازن المالي ما عدا نسب السيولة ونسب المديونية، لذلك قمنا بحساب المؤشرات الأخرى من خلال المعلومات المقدمة لنا.

أولاً: التوازن المالي.

1. رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول(02): يوضح رأس المال العامل للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل
2019	2.232.721.895	996.559.308	1.236.162.587
2020	2.014.814.908	954.968.854	1.059.846.054
2021	1.971.396.022	864.368.228	1.107.027.794

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (01، 02).

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن رأس المال العامل للمؤسسة عينة الدراسة كان موجب وشهد ارتفاعا كبير خلال السنة 2019 مقارنة بالسنوات 2020، 2021، بحيث شهدت سنة 2020 انخفاضا مقارنة بالسنة 2019 و 2021 الذي شهد فيه إعادة ارتفاع النتيجة، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، ومنه نستنتج أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة أجل.

بحيث يكمن تأثير الجباية على رأسمال العامل من خلال مكونات الأموال الدائمة، وتحتوى الأموال الخاصة غالبا على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفي بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفرات الضريبة.

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR):

يتم احتساب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل = (أصول المتداولة - قيم جاهزة)

- (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

الجدول (03): يوضح احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	(أصول المتداولة - قيم جاهزة)	(ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
2019	1.682.763.476	272.465.972	14.010.297.504
2020	812.163.003	265.474.645	546.688.358
2021	1.470.881.032	382.946.831	1.087.934.200

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (01، 02).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة من سنة 2019 إلى 2021، وهذا يدل أن المؤسسة ليس لها القدرة على تغطية العجز الناتج عن عدم كفاية الديون قصيرة الأجل لتمويل كل الأصول المتداولة وهذا شيء سلبي بالنسبة للمؤسسة.

ومن الناحية الجبائية يعد الرسم على القيمة المضافة، أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة "التفاوت الشهري"، أي الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي مُطالب بدفعه والعكس صحيح، ومنه نستنتج أن تأثير الجبائية على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا اتفقت هذه الأخيرة تسيير الضريبة والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية. فان مثالية الخزينة ومرونتها لا تهم المسير المالي فحسب بل كذلك المسير الجبائي الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

3. الخزينة (TR) :

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الجدول (04): يوضح كيفية حساب الخزينة للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	رأس المال العامل	احتياجات رأس المال العامل	الخزينة
2019	1.236.162.587	14.010.297.504	-12.774.134.917
2020	1.059.846.054	546.688.358	513.157.696
2021	1.107.027.794	1.087.934.200	19.093.594

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (01، 02).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن هناك تذبذب في الخزينة خلال الفترة (2019 - 2021)، بحيث عرفت في سنة 2019 نتيجة سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة في هذه السنة ليست لها سيولة مالية ورأس مالها العامل غير قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهذا يعود لسبب وباء جائحة كورونا لتلك السنة. أما في السنوات 2020 و 2021 فإن النتيجة موجبة، أي أن المؤسسة خلال هذه السنتين شهدت توفر سيولة في خزينتها وبالتالي فإن رأس المال العامل المؤسسة قادر على تمويل احتياجات الدورة ولها فائض يعبر عن رصيد الخزينة رغم تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض.

حيث يكون تأثير الخزينة بعامل الجباية من خلال تأثير مختلف الضرائب والرسوم وتتمثل في (رسم على القيمة المضافة، الضريبة على الإرباح، رسوم الجمركية، رسم على النشاط المهني، الرسم العقاري)، وبالتالي يجب على المسير الجبائي أن يضع وضعية الخزينة في عين الاعتبار أي ضمن الأولويات من هنا تقتضي الضرورة حصر جميع الضرائب وحسن تسييرها وتحديد مواعيد دفعها لتفادي كل التأخيرات التي تؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية.

ثانيا: نسب الربحية والمردودية.

1. المردودية التجارية :

تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

الجدول (05): يوضح نسب المردودية التجارية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019-2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	النتيجة الصافية	رقم الأعمال	المردودية التجارية
2019	-126.244.320	2945702911	- 0,04
2020	-127.256.163	1811667489	- 0,07
2021	22.886.658	2.482.828.039	0,01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (03).

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) إن المؤسسة خلال السنتين 2019، 2020 قد تحصلت على مردودية تجارية سالبة تقدر بـ (-0,04 ، -0,07) على التوالي وهذا يعبر عن الوضعية السيئة لمردودية المؤسسة، أما في سنة 2021 نلاحظ ارتفاع في المعدل الذي بلغ 0,01، ويمثل هذا الأخير المردودية التجارية التي حققتها المؤسسة وهذا ما يؤكد أن لها القدرة على توليد الأرباح التي تعتبر المقياس الفعال للسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية.

2. المردودية المالية:

إن المردودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على استمرار نشاطها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{(الأموال الخاصة - النتيجة الصافية)}}$$

الجدول (06): يوضح نسب المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	النتيجة الصافية	(الأموال الخاصة - النتيجة الصافية)	المردودية المالية
2019	-126.244.320	151.000.000	-0,84
2020	-127.256.163	151.000.000	-0,84
2021	22.886.658	151.000.000	0,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (02، 03).

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) ان المؤسسة خلال السنتين 2019، 2020 قد تحصلت على مردودية مالية سالبة تقدر بـ (-0,84) وهذا يعبر عن الوضعية السيئة للمردودية المؤسسة، وهذا يعود لسبب جائحة كورونا (كوفيد19)، أما في سنة 2021 نلاحظ ارتفاع في المعدل الذي بلغ (0,15)، و يمثل هذا الأخير المردودية المالية التي حققتها المؤسسة وهذا ما يؤكد أن لها القدرة على إستمرارها.

3. المردودية الاقتصادية:

تحسب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{الأموال الدائمة}$$

الجدول (07): يوضح نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	نتيجة الاستغلال	الأموال الدائمة	المردودية الاقتصادية
2019	-123.834.321	1.695.959.014	-0,07
2020	-137.910.922	1.568.702.851	-0,09
2021	71.288.525	1.591.589.509	0,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (03.02).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المؤسسة خلال السنتين 2019 و 2020 قد تحصلت على مردودية سالبة يقدر بـ (-0,07 ، -0,09) وهذا يعبر عن الوضعية السيئة للمردودية المؤسسة، وهذا يعود لسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، وأما في سنة 2021 نلاحظ ارتفاع في المعدل الذي بلغ (0,04)، ويمثل هذا الأخير المردودية الاقتصادية التي تحققة المؤسسة نظير الأموال التي وضعوها تحت تصرفها.

ثالثا: نسب السيولة

تشكل نسب السيولة أداة هامة لتقدير قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستعجلة عند حلول تواريخ استحقاقها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح نسب السيولة للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

النسب	السنوات	العلاقة		
		2021	2020	2019
نسبة التداول	مجموع الأصول	2.005.838.468	1.630.029.469	2.213.987.898
	المتداولة	898.810.674	569.583.415	976.825.311
نسبة السريعة	مجموع الخصوم	2,23	2,86	2,27
	المتداولة			
نسبة السيولة	(مجموع الأصول المتداولة- المخزون)	-2.005.838.468)	-1.630.029.469)	-2.213.987.898)
	الخصوم المتداولة	(1.124.285.684)	(496.656.510)	(966.301.164)
نسبة الجاهزة		898.810.674	569.583.415	976.825.311
	القيم الجاهزة	0,98	1,99	1,28
نسبة السيولة الجاهزة	الخصوم المتداولة	534.957.437	817.866.466	531.224.422
		898.810.674	569.583.415	976.825.311
		0,60	1,44	0,54

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملاحق (01، 02).

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (08) أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) لها القدرة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية بشكل سريع وفي وقت قصير وذلك لتغطية ديونها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها المستعجلة عند تواريخ استحقاقها.

رابعاً: نسب المديونية

يتمثل الهدف من دراسة نسب المديونية في تشخيص وتحديد مدى استقلالية هيكل المؤسسة التمويلي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح نسب المديونية للمؤسسة الاقتصادية صوفيلاف للفترة (2019 - 2021).

النسب	السنوات العلاقة	2019	2020	2021
نسبة الاستقلالية الإجمالية	مجموع الديون طويلة الأجل والقصيرة الأجل مجموع الأصول	1.514.588.192 3.210.547.206	1.016.295.472 2.584.998.323	1.278.617.187 2.870.206.696
		0,47	0,39	0,45
نسبة الاستقلالية الإستراتيجية	الأموال الخاصة الأموال الدائمة	151.000.000 2.232.721.895	151.000.000 2.014.814.908	151.000.000 1.971.396.022
		0,07	0,07	0,08
نسبة الاستقلالية الخاصة	الأموال الخاصة الديون المالية	151.000.000 1.241.122.220	151.000.000 750.220.827	151.000.000 895.170.356
		0,12	0,20	0,17
نسبة تغطية الفوائد	(النتيجة الإجمالية+ الفوائد) الفوائد	(164.592.314) 38.347.994	(159.279.980) 32.023.817	(69.310.368) 46.423.710
		4,29	4,97	1,49
نسبة تغطية الأقساط السنية	(النتيجة الصافية+الإهلاك والمؤونات السنوية) قيمة القسط السنوي	+126.244.320) (143.617.705) 22.116.917	+127.256.163) (131.110.143) 90.650.824	+22.886.658) (122.880.711) 66.805.544
		12,20	2,85	2,18

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملاحق (01، 02، 03).

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (09) أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) لها القدرة على مساهمة مختلف الديون الخارجية في تمويل وحدة نقدية واحدة من أموالها وكذا مرونتها في تحويل أصولها في وقت قريب وسريع نسبيا إلى سيولة نقدية وتسديد فوائد والأقساط السنوية لكن بالمقابل لها صعوبة في طلب القروض الطويلة الأجل جراء الضمانات التي يمكن أن تمنح للمقرضين خلال السنوات الثلاث بسبب انخفاض نسبة استقلاليتها الإستراتيجية تحت 50%.

المطلب الثاني: التصريحات الضريبية الشهرية للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف

• منظومة الضرائب التي يخضع لها المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف

تخضع المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف إلى النظام الحقيقي وبالتالي تخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها: (الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسوم الأخرى).

• الرسم على النشاط المهني TAP:

- تخضع المؤسسة للرسم على النشاط المهني وبما أن المؤسسة تقوم بنشاطين فإنها تخضع إلى 1% و 2% للنشاط الصناعي والتجاري على التوالي، المنصوص عليه في المادة (196) وفق قانون الضرائب والرسوم المماثلة.

- تستفيد الشركة من تخفيض 30% بيع بالجملة، وقبض المبلغ يكون عن طريق البنك، ويجب التصريح برقم الأعمال بتفصيل العملاء نهاية السنة 104 ETAT، ومثال على ذلك:

الجدول رقم (10): جدول توضيحي للرسم على النشاط المهني (TAP) للسنة 2020.

الوحدة: دج

الرمز	العمليات الخاضعة للضريبة	رقم الأعمال		المعدل	المبلغ الإجمالي
		الخام	الخاضع للضريبة		
C1A12	الحالات المستفيدة من تخفيض 30%	45.772.564	32.040.795	2%	640.816
C1A13	عمل بدون حسم	12.809.298	12.809.298	2%	256.186
C1A14	الأعمال بمعدل 1%	7.623.424	7.623.424	1%	76.234
C1A20	تصدير	2.077.066	--	--	--
المجموع		68.282.353	52.473.518	--	973.236

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (04).

• الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

فإن المؤسسة تخضع للضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة، بموجب أحكام المواد (1، 2، 3) التالية:

- طبقا لأحكام المادة الأولى(01) من (ق.ض.م.ر.م): تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحددة وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من (ق.ض.م.ر.م).¹

- طبقا لأحكام المادة 2 من (ق.ض.م.ر.م) : يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية: (أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية).²

- طبقا لأحكام المادة 03 من (ق.ض.م.ر.م):

(1) يخضع لضريبة الدخل، على كافة مداخيلهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر؛

(2) يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر.³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01، 2021، ص 10.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 02، 2021، ص 10.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 03، 2021، ص 10.

• الرسم على القيمة المضافة TVA :

يخضع نشاطي المؤسسة محل الدراسة على القيمة المضافة بمعدل 09% و 19%.

الجدول رقم (11): جدول يوضح الرسم على القيمة المضافة لسنة 2020.

الوحدة: دج

الرمز	المعاملات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة	رقم الأعمال الكلي	رقم الأعمال	رقم الأعمال الخاضع للضريبة	المعدل	مبالغ الدفع
E3B11	البضائع والمواد الغذائية المنتجة (art.23duCTVA)	--	--	--	9%	--
E3B12	تقديم الخدمات (art.23duCTVA)	--	--	--	--	--
E3B13	المعاملات العقارية (art.23duCTVA)	--	--	--	--	--
E3B21	إنتاج السلع والمواد الغذائية العامة	9.700.490	2.077.066	7.623.424	19%	1.448.451
E3B22	إعادة بيع في السوق	11.130.554	--	58.581.862	--	11.130.554
E3B23	أعمال عقارية	--	--	--	--	--
E3B24	المهن الحرة	--	--	--	--	--
E3B25	المعاملات المصرفية والتأمينات	--	--	--	--	--
E3B26	خدمات الهاتف	--	--	--	--	--
E3B27	إمداد الطاقة	--	--	--	--	--
E3B28	خدمات أخرى	--	--	--	--	--
E3B31	أماكن الشرب	--	--	--	--	--
E3B32	إنتاج السلع والمواد الغذائية (art.23duCTVA)	--	--	--	19%	--
E3B33	إعادة البيع (art.23duCTVA)	--	--	--	--	--
E3B34	التبغ والكبريت	--	--	--	--	--
E3B35	عروض ألعاب مسلية للآخرين	--	--	--	--	--
E3B36	المزايا الأخرى (art.23duCTVA)	--	--	--	--	--
E3B37	الاستهلاكيات الآتية	--	--	--	--	--
المبالغ الإجمالية		68.282.353	--	66.205.287		12.579.005

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (04).

• الضريبة على أرباح الشركات IBS:

تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات بناء على المواد 135 و 136 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة والمعدل المطبق في هذه المؤسسة هو 19% و 26% من النتيجة الجبائية.

تتم دفعات الأقساط التسبيقات خلال السنة التي تجب فيها حيث يساوي مبلغ كل قسط 30% من الضريبة الواجب دفعها، وتتمثل الأجل القانونية لإيداع التصريحات الجبائية كالتالي:

- القسط الأول: 30% في N/03/20

- القسط الثاني: 30% في N/06/20

- القسط الثالث: 30% في N/11/20

الجدول (12): يوضح الأقساط المسبقة للضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للسنة 2020.

الوحدة: دج

الأقساط	مبالغ الأقساط	تاريخ الإيداع
القسط الأول	3000	2020/02/20
القسط الثاني	3000	2020/06/20
القسط الثالث	3000	2020/11/20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (04).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد التزمت بالأجل القانونية للتصريحات، "الحالة الوحيدة التي يتساوى فيها التسبيقات، هي أن يكون التصريح السنوي قبل 20 مارس"، ومنه يمكن القول أن المؤسسة متحكمة في تسيرها الجبائي، فلو لم تلتزم بالأجل القانونية للتصاريح لتحملت تكاليف إضافية متمثلة في غرامات التأخير وفق القانون التشريعي الجزائري، وهو ما يعود بالسلب على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

رابعاً: الوفرات الضريبية.

1. الوفر الضريبي الناتج عن المخصصات الاهتلاكات والمؤونات:

إن التشريع الضريبي الجزائري يسمح بمعاملة أقساط الإهلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي، وهذا ما نلاحظه في المؤسسة الاقتصادية و أما المؤونات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف والخسائر التي لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع، وتمتاز المؤونات بخاصية قابلة للإلغاء، بمعنى يمكن إضافتها جزئياً أو كلياً إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية المعنية متى زال الخطر التي خصصت من أجله سواء زال كلياً أو جزئياً، وينتج وفراً ضريبياً معتبراً منهما والتي استفادت منها المؤسسة بشكل جيد وذلك راجع إلى التسيير الجيد داخل المؤسسة، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (13): يوضح الوفر الضريبي الناتج عن مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان السنوات	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	الضريبة	الوفر الضريبي
2019	143.617.705	%19	27.287.363,95
2020	131.110.143	%19	24.910.927,17
2021	122.880.711	%19	23.347.335,09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (03).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت وفراً ضريبياً هاماً ومعتبر من خلال تخفيض الوعاء الضريبي على أرباح الشركات الناتج من الإهلاك، ومن خلال التسيير الجيد داخل المؤسسة وبالتالي ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي.

2. الوفر الضريبي الناتج عن الاستفادة من التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني :

ومنه الجدول التالي يوضح الوفر الضريبي المترتب على ذلك .

الجدول (14): جدول يوضح الوفر الضريبي المتعلق بالرسم على النشاط المهني للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان	رقم الأعمال المعفى	معدل الضريبة	الوفر الضريبي
2019	82.828.708	1%	828.287,08
2020	40.292.870	1%	402.928,70
2021	39.784.235	1%	397.842,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (04).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف قد حققت وفرا ضريبيا معتبر من خلال التخفيض الذي استفادت منه المؤسسة وفقا للقوانين التشريعية في رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني، وهنا يتضح أيضا الدور الفعال الذي يقوم به المسير الجبائي داخل المؤسسة والذي ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل والاستثمار

تستفيد مؤسسة صوفيكلاف من كل الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الإدارة الجبائية في مرحلتي التمويل والاستثمار ما عدا (سياسة توزيع الأرباح، المزايا الضريبية للمناطق المراد ترقيتها) وعليه تكون المؤسسة قد ضيعت فرصة الاستفادة من هذه التحفيزات والامتيازات.

أولا: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

- التمويل الذاتي: وفق هذه المرحلة يمكن القول أن المؤسسة لم تستفيد منها بصفة كلية بل بصفة جزئية.
- القروض: إن لجوء المؤسسة إلى الاقتراض كمصدر للتمويل ينتج عنه بعض المزايا الجبائية، ويعتبر الاقتراض أيضا مصدر الأقل تكلفة من الناحية الجبائية نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة.

وبالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فقد قامت بالاقتراض والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول(15): جدول يوضح أقساط القرض للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف للفترة (2019 - 2021).

الوحدة: دج

البيان	أقساط القروض
السنوات	
2019	536.762.881
2020	446.112.057
2021	379.306.513

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(02).

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة استخدمت مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة والمتمثل في الاقتراض وبهذا تكون المؤسسة قد نوعت في مصادر تمويلها واستفادت من التحفيزات الجبائية نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة.

• **التمويل الإيجاري:** إن لجوء المؤسسة إلى هذا الأسلوب التمويلي باستئجار الأصل الاستثماري من مالكه مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولكن قد تنتهي العملية بالتمليك، وعليه فاللجوء إلى التمويل الإيجاري في عملية التمويل، وقرار المسير الجبائي باختيار هذا المصدر قد يوفر للمؤسسة وفورات ضريبية:

- معاملة التشريعات الضريبية لمبالغ الإيجار كأعباء استغلال قابلة للخصم من نتيجة الاستغلال مما يقلل من حجم الوعاء الضريبي.

- عند انتهاء الاستئجار بحيازة الأصل تحقق المؤسسة وفورات ضريبية من ناحيتين.

- تحقيق وفورات ضريبية عن طريق إهلاك الأصل بعد حيازته، وذلك في حالة ما إذا كانت مدة الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل أو في حالة تجديده.

- تمويل حيازة الأصل بتكاليف الإيجار، زيادة على تخفيفها من الوعاء الضريبي.

إن أثر الجبائية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الإعبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجر محددة.

- سياسة توزيع الأرباح: الأرباح الصافية هي تلك المبالغ المتبقية بعد اقتطاع الضريبة ويمكن للمسير أن يساهم في رفع نصيب المؤسسة منها من استغلال¹:
 - الإعتمادات الضريبية فيما يخص الضرائب على المداخل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها.
 - تبني النظام الضريبي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة.
 - ومن الآليات التي يوفرها النظام الضريبي في هذا المجال:
 - فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة (03) سنوات.
 - عدم إخضاع (30%) من الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على الدخل الإجمالي.
 - إدراج فوائد القيمة الناتجة عن التنازل على الأصول الاستثمارية في الأسس الضريبية وبشكل جزئي وبنسبة 35% عند التنازل على الأصل بعد هذا الأجل وإعفاء هذه الفوائد كلية في حال الالتزام بإعادة استثمارها في أجل ثلاث سنوات.
- حيث تكمن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجبائية من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية. فإن حملة الأسهم يطلبون معدل العائد أكبر قياساً بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تتخفف القيمة السوقية للسهم الواحد.
- ومنه مهمة التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة، واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

« ومع هذا فان المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف لم تستفد من التحفيزات والامتيازات التي أقرها المشرع الجبائي في هذه الحالة ».

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ثانيا: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار.

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب قرار نظرا لطبيعته الإستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثمار. والمسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، بغرض توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتمييزها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة، وهي قد تكون في شكل:

- **إعفاء ضريبي:** وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.
- **تخفيض ضريبي:** وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط.
- **إجراءات ضريبية تقنية:** وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها : نظام الإهلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة استثمار الأرباح، إعادة استثمار فائض القيمة، إعادة تقييم استثماراتها.

1. المزايا الضريبية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- **أثناء الانجاز:** بمقتضى الأمر الرئاسي المتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تستفيد المؤسسة من :
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بالعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا والتدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك العقارية المتضمنة حق الامتياز الأملاك العقارية المبنية الممنوحة لانجاز مشاريع الاستثمار.

• أثناء الاستغلال:

- تمنح المصالح الجبائية إعفاءات للمستثمر لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات الجديدة التي تشغل 100 عامل.
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- وتمتد مدة الإعفاءات من 03 سنوات إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط

2. المزايا الضريبية المقدمة من طرف الدولة للمناطق المراد ترقيتها:

• أثناء الانجاز:

- الإعفاءات من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستوردة وغير المنشأة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المنشأة من المزايا والتي تدخل مباشرة في الانجاز.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بالعوض والرسم على الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجهة للاستثمار.
- الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال .
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأة الضرورية لانجاز الاستثمار.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

• أثناء الاستغلال:

- إعفاء الضريبة على أرباح الشركات لمدة (10) عشرة سنوات.
 - إعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة (10) سنوات.
 - تخفيض نسبة (50%) من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- وعند الرجوع إلى المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف موضوع دراستنا وبناءا على المعطيات المقدمة من طرف المصلحة المسؤولة على ذلك فإننا نجد أن المؤسسة لم تستثمر في المناطق المراد ترقيتها والتي تحتوي على امتيازات وحوافز كثيرة مقدمة من طرف الدولة كما تطرقنا إلى ذلك سابقا، وبالتالي لم تستفيد من الامتيازات المقدمة من طرف الدولة.

خلاصة:

بعد دراستنا لهذا الفصل قمنا بالتركيز على مرحلة الاستغلال باعتبار أن مرحلة الاستثمار والتمويل لا تستفيد منها بدرجة كبيرة، وبالتالي يمكن القول أن التسيير الجيد والتقييم الفعال للأداء المؤسسة الاقتصادية مبني على قواعد وقوانين علمية، ولكي تستطيع المؤسسة تحقيق غايتها وأهدافها، ينبغي التركيز على تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والتي لا يمكن بدونها القيام بنشاطات أخرى وضمان توازنها المالي، ومن خلال دراستنا للمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف أظهرت نتائج التقييم أن لديها مؤشرات إيجابية وسلبية بالرغم أن لها مكانة هامة في التسويق وينبغي متابعة نتائجها وتعزيزها وتنميتها وعدم تركها فقد تتعرض إلى الضعف مع مرور الزمن.



إن التسيير الجبائي هو عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون، بالإضافة إلى تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، دون الوقوع في التعسف في استعمال الحق أو التصرف غير العادي في التسيير، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التسيير يساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال أو التمويل أو الاستثمار، وبالتالي على أدائها المالي من خلال محاولة تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء الأهمية للتسيير الجبائي ضمن وظائف المالي للمؤسسة.

حيث أكدت دراستنا أن للتسيير الجبائي دور كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، ومن هذا المنطلق فقد حاولنا معرفة أهم المراحل التي ساهمت في التسيير الكفء والفعال للمؤسسة الاقتصادية وإعطاءها صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء وسيلة وتقنية ناجحة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار استمرارية نشاطها، فهو يبين أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال الفترة، وبيان كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرض الواقع، وهذا ما رأيناه في الدراسة التطبيقية لمؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف، من أجل الوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وثبتت صحتها.

نتائج اختبار الفرضيات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من الفرضيات التي تمت دراستها والتأكد من صحتها وتحقيقها من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة:

- الفرضية الأولى والتي تتمثل في: "التسيير الجبائي يعتبر فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار"، هي فرضية صحيحة لأن التسيير الجبائي يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية.

- الفرضية الثانية والتي تتمثل في: "تكمّن علاقة التسيير الجبائي بالأداء المالي من خلال ثلاث مراحل مرحلة الاستغلال، مرحلة التمويل، مرحلة الاستثمار"، وهي فرضية صحيحة لأن هذا النوع من التسيير يساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، وبالتالي على أدائها المالي.

- الفرضية الثالثة والتي تتمثل في: " تقوم المؤسسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية التي تساعدنا في عملية التسيير الجبائي"، هي فرضية خاطئة لان مؤسسة صوفيكلاف لم تقم بحساب نسب السيولة ونسب المديونية.

2. نتائج الدراسة النظرية:

أظهرت الدراسة النظرية دور التسيير الجبائي واستخداماته خاصة ما تعلق بتحسين الأداء المالي وبناءا على ذلك يمكننا تثبيت الاستنتاجات التالية:

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وهي نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة.
- ويعتبر الأداء المالي قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير.
- تقييم الأداء المالي بمعظم المؤشرات يعطى صورة حقيقية عن وضعية المؤسسة مما يسهل على الإدارة تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- إن عملية التسيير الجبائي مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية مما يساعد على تحقيق وفورات مالية للمؤسسة.

3. نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر مؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف من أهم المؤسسات الصناعية والتجارية لعمليات البيع بالتجزئة والتسويق في صناعة (مقبض الأبواب ، مسامير النافذة لوحات ترخيص) وتجميع الأقفال وتسويق كل من الأدوات الكهربائية ، بالإضافة الى جميع أنواع الفراغات الرئيسية، وهي تطمح حاليا لإيجاد الظروف المناسبة والملائمة لتوسيع نشاطها وتحقيق أهدافها.
- أثبتت نتائج الدراسة المالية أن مؤسسة الاقتصادية صوفيكلاف خلال السنوات 2019، 2020 لم تكن متوازنة ماليا وذلك راجع للحراك وجائحة كورونا (كوفيد 19) على التوالي، ولكنها خلال سنة 2021 استعادت زمام الأمور وتحقيق توازنها المالي.
- حققت المؤسسة خلال الثلاث السنوات رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.
- تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

4. الاقتراحات:

بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات وهي:

- الإكثار من التربصات في مجال الجبائي والتسيير الجبائي لصالح عمال المالية والمحاسبية.
- وضع مستشرين متخصصين في الجباية لصالح كل المسيرين.
- الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقاؤه.
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها وعدم إهمالها.
- إعطاء أهمية كبيرة للوفرات عند تحديد أي سياسة وقرار.

- توحيد الجهود المحاسبية ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة.

5. آفاق البحث:

وفي النهاية نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة لموضوع، لذلك يبقى البحث في مجالاته خصباً ونختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون الدراسات في المستقبل على النحو التالي:

- دراسة واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الجزائرية بشكل عام.
- التخطيط الجبائي وحوكمة الشركات.
- المراجعة ودورها في تخفيض المخاطر الجبائية.
- دور التسيير الجبائي في صناعة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
- دور العامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسات.
- التدقيق الجبائي ودوره في تقييم الأداء المالي.



المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. الججاوي طلال محمد ومصطفى سلام الدفاعي، **التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2017.
2. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن، عمان.
3. حنفي عبد الغفار، **حلول وتطبيقات في الإدارة المالية**، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية- بيروت العربية، الدار الجامعية.
4. حنفي على، **المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل**، دار الكتاب الحديث، سنة 2008.
5. طالب علاء فرحان وإيمان شيخان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
6. عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
7. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، سنة 2008.
8. مجدي الجعبري، **التحليل المالي المتقدم**، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، سنة 2014.
9. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
10. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، سنة 2006.
11. محمود عبد الحليم الخلية، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الاردنية، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، سنة 2007.
12. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2006.

13. مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، سنة 2006.
14. نعيم نصر داود، التحليل المالي باستخدام برنامج EXEL، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2012.
15. هناء محمد هلال الحنيطي وساري سليمان محمد ملاحيم، تسعير المراجعة في المصاريف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
16. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2009.

2. المجلات:

17. بن سويسي حمزة وعبد الوهاب سليمان، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي، المجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، سنة 2018.
18. صابر العباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12 / 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

3. أطروحات الدكتوراه:

19. بورنيسة مريم، محاسبة التسيير ودورها في تفضيل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2020/2019.
20. نمرى نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015.

4. رسائل الماجستير:

21. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، سنة 2009.
22. بوربيعة غنية، "محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
23. حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الضريبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
24. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
25. عادل لعشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2000.
26. محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات - حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة 1 قاصدي مرباح، ورقلة، 2003.
27. يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2006-2007.

5. الملتقيات:

28. زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، ماي 2005.

6. القوانين والمراسيم

29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01، 2021.

30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 02، 2021.

31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 03، 2021.

6. المواقع الإلكترونية:

32. <http://www.noor-book.com>



قائمة الملاحق

ملحق 1: ميزانية الأصول

ACTIF	2019	2020	2021
ACTIFS NON COURANTS			
Immobilisations incorporelles	52 245 469	57 711 484	43 361 653
Immobilisations corporelles			
Terrains	203 029 854	203 029 854	203 029 854
Bâtiments	123 490 906	123 570 662	110 465 686
Autres immobilisations corporelles	219 623 019	149 384 695	94 075 991
Immobilisations en concession	317 637 064	312 629 460	307 621 855
Immobilisations encours	13 922 955	2 720 650	2 720 650
Impôts différés actif	66 610 041	105 922 050	103 092 539
TOTAL ACTIF NON COURANT	996 559 308	954 968 854	864 368 228
ACTIF COURANT			
Stocks et encours	966 301 164	496 656 510	1 124 285 684
Clients	649 767 364	257 222 193	281 744 375
Autres débiteurs	43 607 466	38 053 043	46 342 497
Impôts et assimilés	22 248 726	20 231 257	18 254 348
Autres créances et emplois assimilés	838 757		254 128
Accréditif	238 785 704	705 569 654	393 539 816
Trésorerie	292 438 718	112 296 812	141 417 621
TOTAL ACTIF COURANT	2 213 987 898	1 630 029 469	2 005 838 468
TOTAL GENERAL ACTIF	3 210 547 206	2 584 998 323	2 870 206 696

ملحق 2: ميزانية الخصوم

PASSIF	2019	2020	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	151 000 000	151 000 000	151 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	1 671 203 334	1 544 959 014	1 417 702 851
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-126 244 320	-127 256 163	22 886 658
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
TOTAL I	1 695 959 014	1 568 702 851	1 591 589 509
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	536 762 881	446 112 057	379 306 513
Provisions et produits constatés d'avance	1 000 000	600 000	500 000
TOTAL II	537 762 881	446 712 057	379 806 513
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	111 933 386	166 902 509	291 822 336
Impôts	64 880 264	35 897 563	12 129 658
Autres dettes	95 652 323	62 674 573	78 994 836
Trésorerie passif	704 359 339	304 108 770	515 863 843
TOTAL III	976 825 311	569 583 415	898 810 674
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	3 210 547 206	2 584 998 323	2 870 206 696

ملحق 3: جدول حسابات النتائج

COMPTE DE RESULTAT / FONCTION			
LIBELLE	2021	2020	2019
Ventes de marchandises	1 866 068 158,31	1 207 809 343,98	2 068 146 115,65
Produits fabriqués	605 290 227,30	604 755 112,54	867 350 024,11
Produits annexes			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	2 471 358 385,61	1 812 564 456,52	2 935 496 139,76
Production stockée ou déstockée	11 050 809,43	-917 422,48	10 031 626,09
Production immobilisée	418 843,82	20 454,66	175 145,12
Subventions d'exploitation			
I-Production de l'exercice	2 482 828 038,86	1 811 667 488,70	2 945 702 910,97
Achats de marchandises vendues	-1 461 308 021,10	-966 803 377,55	-1 642 837 984,18
Matières premières	-451 693 954,71	-488 576 796,78	-756 081 892,00
Autres approvisionnements	-32 052 397,04	-25 591 751,59	-35 828 465,79
Variations des stocks			0,01
Achats d'études et de prestations de services	-130 436,92	-74 640,00	-1 214 061,00
Autres consommations	-4 339 723,33	-3 172 888,07	-4 706 795,77
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats			
Sous-traitance générale			
Locations	-356 552,00	-78 005,00	-333 595,00
Entretien, réparations et maintenance	-5 178 019,58	-4 765 457,60	-6 337 663,86
Primes d'assurances	-3 716 851,37	-4 950 889,78	-5 313 367,90
Personnel extérieur à l'entreprise	-375 294,12	-240 000,00	-300 000,00
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	-2 272 592,23	-2 806 161,25	-2 524 540,00
Publicité	-13 085 172,62	-1 282 519,50	-21 696 409,56
Déplacements, missions et réceptions	-10 949 456,81	-8 586 157,43	-19 950 781,17
Autres services	-42 631 011,91	-33 650 158,98	-37 835 050,13
II-Consommations de l'exercice	-2 028 089 483,74	-1 540 578 803,83	-2 534 860 606,35
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	454 738 555,12	271 088 685,17	410 742 304,62
Charges de personnel	-288 255 290,05	-297 763 983,48	-397 411 110,38
Impôts et taxes et versements assimilés	-36 062 920,20	-27 194 756,58	-44 383 848,40
IV-Excédent brut d'exploitation	130 420 344,87	-63 870 054,89	-31 052 654,16
Autres produits opérationnels	24 083 534,90	11 473 485,54	4 335 937,40
Autres charges opérationnelles	-1 149 630,44	-2 991 744,90	-2 825 201,59
Dotations aux amortissements	-122 880 711,29	-131 110 142,87	-143 617 704,87
Provision			
Reprise sur pertes de valeur et provisions	40 814 987,42	38 587 535,10	49 325 301,92
V-Résultat opérationnel	71 288 525,46	-137 910 922,02	-123 834 321,30
Produits financiers	861 352,62	3 763 689,09	2 255 090,40
Charges financières	-46 423 709,63	-32 023 816,74	-38 347 994,10
VI-Résultat financier	-45 562 357,01	-28 260 127,65	-36 092 903,70
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	25 726 168,45	-166 171 049,67	-159 927 225,00
Éléments extraordinaires (charges) (*)		-387 122,12	
VIII-Résultat extraordinaire		-387 122,12	
Impôts exigibles sur résultats	-10 000,00	-10 000,00	-10 000,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	-2 829 510,39	39 312 008,80	33 692 904,70
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	22 896 658,06	-127 256 162,99	-126 244 320,30

ملحق 4: وثيقة التصريحات الشهرية G 50

Année 2020		Mois : Février	
Trimestre		Trimestre	
A rappeler obligatoirement			
Identifiant fiscal		f_j 04	
TIN		Code activité	
099816000337203		407	
00023949		407	

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE		DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT	
M. SARL SOFICLEF		Code activité	
Activité import/dist,et fabrication de quincaillerie		407	
Adresse Z.A si mustapha ,03 rue rabah teldja boumerdes		407	

Nature des impôts	Code	Opérations imposables		Chiffre d'affaires		Taux	Montant à payer (DA)
		Brut	Imposable	Brut	Imposable		
TAP	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réduction de 30%		45 772 564	32 040 795	2%	640 816
	C1A13	Affaires sans réduction		12 809 298	12 809 298	2%	256 186
	C1A14	Affaires à taux de 1% (production)		7 623 424	7 623 424	1%	76 234
	C1A20	Affaires Exonéré Export		2 077 066	-		-
1		TOTAL		68 282 353	52 473 518		973 236

AP / IBS	Code	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	
		1er acompte 2020	A payer (DA)
2		TOTAL	3 000

RG/Salaires Autres retenues RG	Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source		Taux	A payer (DA)
		Revenu imposable	Barème		
	E1L20	IRG / Traitements, salaires, pensions et rentes viagères	17 942 832	15%	3 930 261
	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)		10%	
	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux		50%	
	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes		10%	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source		8%	
	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. im) (1)		18%	
	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)			
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source			
3		TOTAL	17 942 832		3 930 261

(1) Joindre relevé détaillé des retenues

TSA		Opérations soumises à la TSA		CA imposable	Taux	A payer (DA)
E3D10	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à	-				
E3D20	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à	-				
E3D40	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à	-				
5	TOTAL					5

Droit de Timbre		Opérations imposables		CA imposable	Taux	A payer (DA)
E2E00	Timbre de quittances					149 844
6	TOTAL					149 844

Imôts et taxes non repris ci-dessus		Opérations imposables		CA imposable	Taux	A payer (DA)
	Taxe d'apprentissage				1%	
	taxe de formation professionnelle				1%	
7	TOTAL					7

1 - TAP		973 236		Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le n°		Enregistrée le :	
2 - AP/IBS	C/500026/A	3 000		Payée par		Observations éventuelles	
3 - VF	C/201001/M1			Ch banc. N°			
4/1 - IRG/Salaires	C/500026/C	3 930 261		duAgence			
4/2 - IRG/Autres retenues	C/201001/100			Ch post..... du			
4/3 - IBS Ret. à la source	C/201001/A.B.C			En numéraire.....			
- Taxe d'apprentissage	C/201001/M2 et 3			Prise en recette			
- taxe de formation professionnelle	C/201003/303/A/B			par quit. N°			
5 - TSA	C/201003/302			Ale			
6 - Droit de timbre	C/201002/201	149 844		Le receveur des impôts			
7 - Pénalités 29%	C/.....			CACHET Signature			
8 - TVA	C/201003/300/A/B/C	-					
MONTANT TOTAL A PAYER		5 056 342					

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro
Exemple 325.626 DA = 325.620

A/ Chiffres d'affaires imposables

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires Total	Chiffre d'affaires Exonéré	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant des droits (en DA)
E3B11	Opérations assujetties à la TVA	-	-	-	9%	-
E3B12	Biens produits et dérivés (art. 22 du CTVA)	-	-	-	-	-
E3B13	Prestations de services (art. 22 du CTVA)	-	-	-	-	-
E3B21	Opérations immobilières (art. 22 du CTVA)	9 700 490	2 077 066	7 623 424	19%	1 448 451
E3B22	Production biens et dérivés (art. 23 CTVA)	58 581 862	-	58 581 862	-	11 130 554
E3B23	Reventes en l'état (art. 23 du CTVA)	-	-	-	-	-
E3B24	Travaux immobiliers	-	-	-	-	-
E3B25	Professions libérales	-	-	-	-	-
E3B26	Opérations de banques et assurances	-	-	-	-	-
E3B27	Prestations de téléphone et téléx	-	-	-	-	-
E3B28	Fourniture d'énergie	-	-	-	-	-
E3B29	Autres prestations de services	-	-	-	-	-
E3B31	Débts de boissons	-	-	-	19%	-
E3B32	Production biens et dérivés (art. 21 CTVA)	-	-	-	-	-
E3B33	Reventes en l'état (art. 21 CTVA)	-	-	-	-	-
E3B34	Tabacs et allumettes	-	-	-	-	-
E3B35	Spéctacles jeux divertis autres	-	-	-	-	-
E3B36	Autres prestations (art. 21 CTVA)	-	-	-	-	-
E3B37	Consommations sur place	-	-	-	-	-
TOTAL GENERAL		68 282 353	-	66 205 287	-	12 579 005

C/ TVA à Payer

C	- Total des droits dus		12 579 005
E3B97	Régularisation du prorata (art. 40 CTCA)		
E3B98	- Reversement (art. 40 CTCA)		
TOTAL A RAPPELER (C)			12 579 005
B	- Total des déductions		26 703 288
E3B99	A PAYER au titre du mois (C-B)		-
(A porter dans cadre récapitulatif)			
E3B99	PRECOMPTÉ à reporter(B-C)		14 124 283

B/ Déductions à opérer

NATURE DES OPERATIONS	MONTANT
Précompte antérieur	
TVA / achats de matières et services (art. 29 CTCA)	26 703 288
TVA / achats biens amortissables (art. 36 CTCA)	
Régularisation prorata déduction (art. 40 CTCA)	
TVA / factures annulées ou imp (art. 18 CTCA)	
Autres déductions (Notification de précomptes, etc.)	-
Total des déductions (B)	26 703 288